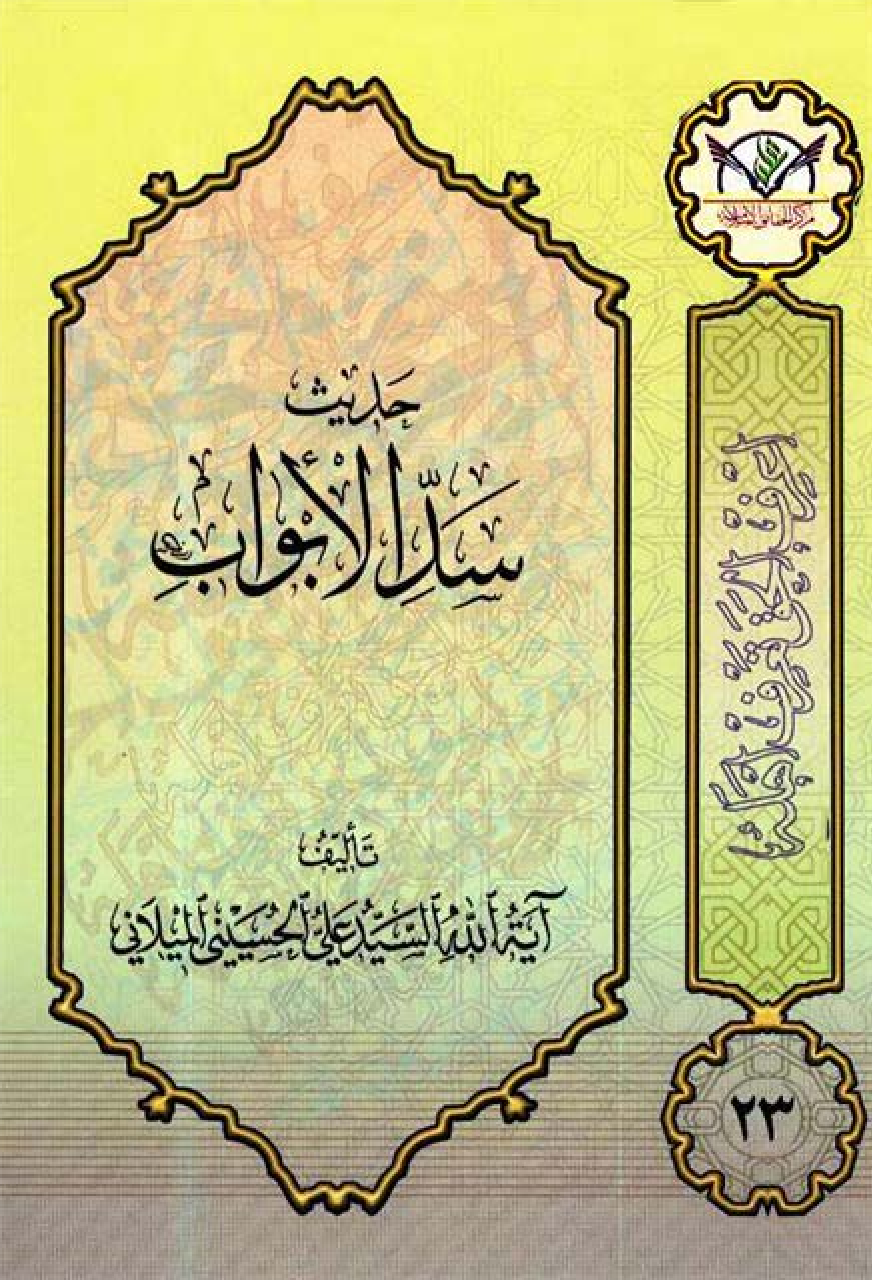
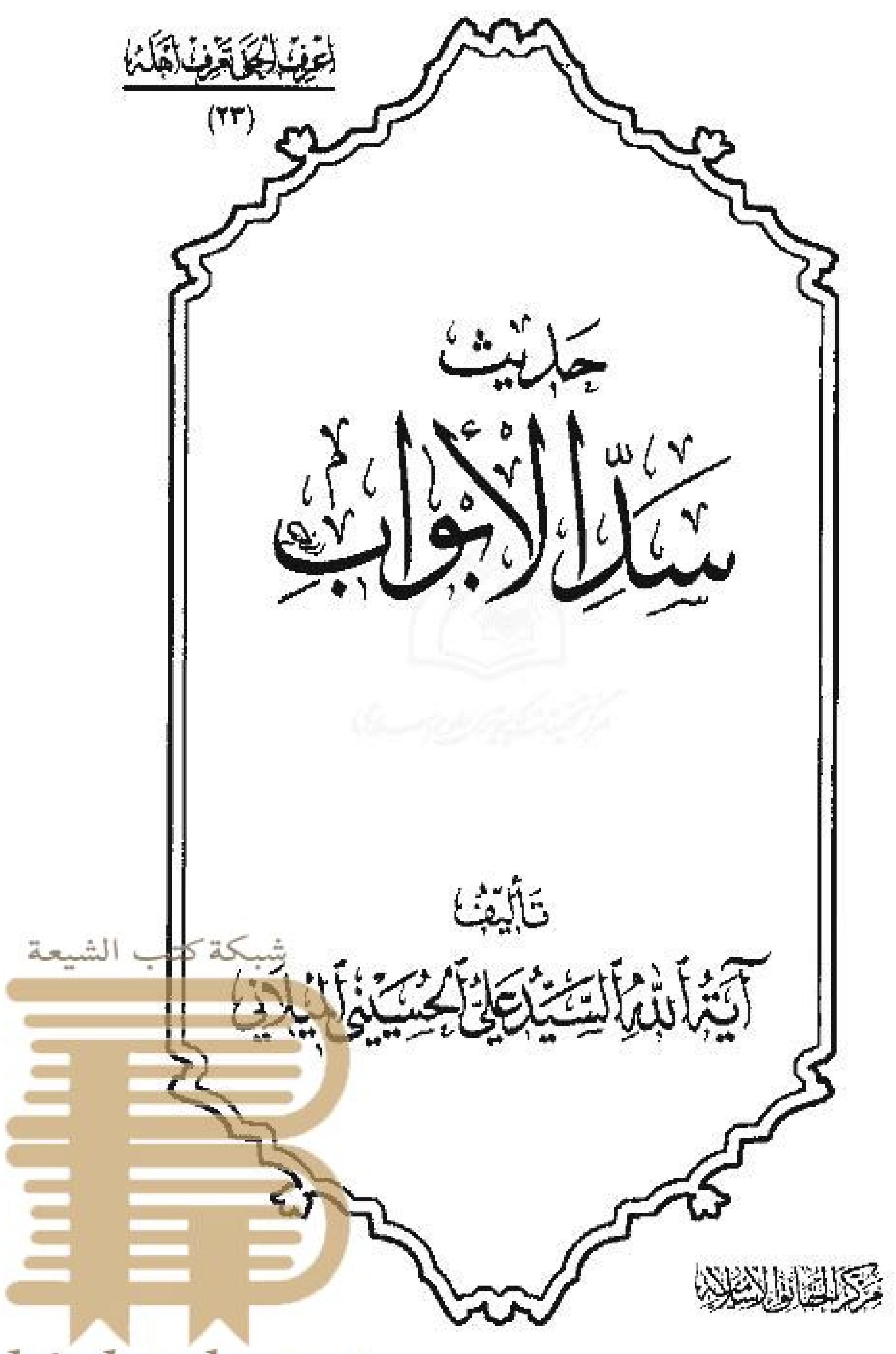

حديث
سد الأبواب
تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني
٢٣



اعرف الحق تعرف أهله

(٢٣)

حديث سد الأبواب

تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الإسلامية



۞ الكتاب: حديث سدّ الأبواب

۞ المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

۞ نشر: الحقائق

۞ المطبعة: وفا

۞ الطبعة: الرابعة ـ ١٤٣٠

۞ الكميّة: ١٥٠٠ نسخة

۞ ردمك: ٦ – ٧٨ – ٢٥٠١ – ٩٦٤ – ٩٧٨   978 - 964 - 2501 - 78 - 6

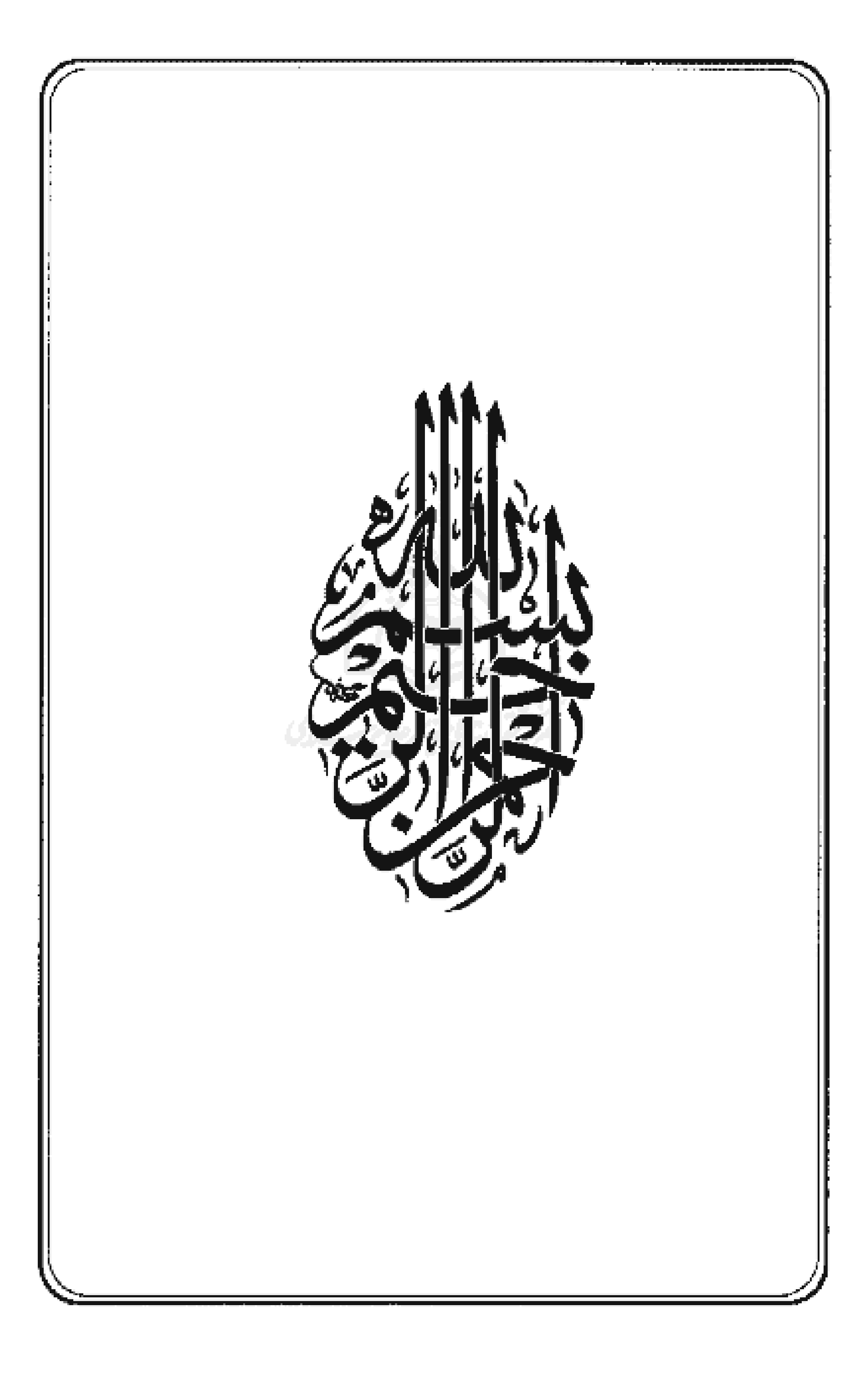
عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايرانيزاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٣٩٩٦٨-٠٢٥١، الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢-٠٢٥١

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات، الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠-٠٢٥١

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادري)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٤٢٣٦٢-٠٥١١   ٠٩١٥١١٩٩٤٨٦

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٣٤٢٣-٠٣١١

الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: info@Al-haqaeq.org





كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية الله الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات، سائلين الله ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والحمد لله رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيّبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين.

وبعد

فهذا تحقيق في حديث (سدّ الأبواب) كشفت فيه عن جانبٍ من التلاعب الواقع في السنّة النبوية الشريفة لأغراضٍ سياسيّة، إذ قلبوا هذه المنقبة من سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام إلى غيره، ثم استدلّوا به لإمامته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، وأفرط بعضهم فادّعى أن ما ورد في حقّ الوصيّ هو الحديث المقلوب!

فإلى أهل الفضل هذا البحث العلمي، أرجو أن ينظروا فيه بعين الإنصاف، وقد جعلته في فصول.

علي الحسيني الميلاني

١٤١١



(١)
نصوص حديث سدّ الأبواب إلّا باب علي

إنّ من الأحاديث الصحيحة الثابتة المشهورة، بل المتواترة... الواردة عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم في شأن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام... حديث «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ»... وهذه نصوصٌ مِن ألفاظه في أهمّ وأشهر كتب أهل السنّة:

أخرج الترمذي بسنده عن ابن عبّاس: «إنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم أمر بسدّ الأبواب إلّا باب عليّ»[1].

وأخرج عن أبي سعيد قال: «قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم لعليٍّ: يا عليّ، لا يحلّ لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك.

قال عليّ بن المنذر: قلت لضرار بن صرد: ما معنى هذا الحديث؟

---

(١) سنن الترمذي ٥ / ٤١٠ كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٥٣.

قال: لا يحلّ لأحدٍ يستطرقه جنباً غيري وغيرك»[١].

وأخرج أحمد بسنده عن عبدالله بن الرقيم الكناني، قال: «خرجنا إلى المدينة زمن الجمل، فلقينا سعد بن مالك بها فقال: أمر رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب عليّ رضي اللّه عنه»[٢].

وأخرجه أحمد كذلك بأسانيد مختلفة عن غير واحدٍ من الصحابة[٣].

وأخرج الحاكم بسنده عن زيد بن أرقم قال: «كانت لنفرٍ من أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم أبواب شارعة في المسجد. فقال يوماً: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ.

قال: فتكلّم في ذلك ناس، فقام رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم فحمد اللّه وأثنى عليه ثم قال: أمّا بعد، فإنّي أُمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب عليّ فقال فيه قائلكم، واللّه ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت

---

(١) سنن الترمذي ٥/ ٤٠٨ـ٤٠٩ كتاب المناقب باب مناقب علي بن أبي طالب، رقم ٣٧٤٨.

(٢) مسند أحمد ١/ ٢٨٥ مسند سعد بن أبي وقاص، رقم ١٥١٤.

(٣) أنظر: المسند ١/ ٥٤٥ مسند عبدالله بن عبّاس، رقم ٣٠٥٢ و ٢/ ١٠٤ مسند عبدالله ابن عمر، رقم ٤٧٨٢ و ٥/ ٤٩٦، حديث زيد بن أرقم، رقم ١٨٨٠١.

بشيءٍ فاتّبعته.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه»[1].

وأخرج بسنده عن أبي هريرة قال: «قال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: لقد أُعطي عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال لأن تكون لي خصلة منها أحبّ إليّ من أن أُعطى حمر النعم. قيل: وما هنّ يا أمير المؤمنين؟ قال: تزوّجه فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وسكناه المسجد مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يحلّ له فيه ما يحلّ له، والراية يوم خيبر.

هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وأخرج النسائي بسنده عن الحارث بن مالك قال: «أتيت مكّة فلقيت سعد بن أبي وقّاص فقلت له: هل سمعت لعليّ منقبة؟ قال: كنّا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في المسجد فنودي فينا ليلاً: ليخرج من المسجد إلّا آل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وآل عليّ، قال: فخرجنا، فلمّا أصبح، أتاه عمّه فقال: يا رسول الله أخرجت أصحابك وأعمامك وأسكنت هذا الغلام؟! فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: ما أنا أمرت بإخراجكم ولا بإسكان هذا الغلام. إنّ الله هو أمر به.

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٥ كتاب معرفة الصحابة ذكر مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رقم ٤٦٣١ و ٤٦٣٢.

قال أبو عبدالرحمان: قال فطر عن عبدالله بن شريك، عن عبدالله بن الرقيم، عن سعد: إن العباس أتى النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: سددت أبوابنا إلّا باب عليّ؟! فقال: ما أنا فتحتها ولا سددتها»[١].

هذه بعض ألفاظ الحديث كما أخرجها الأئمّة، ولو أردنا استقصاء طرقه وألفاظه المختلفة عن الصحابة الّذين رووه، لطال بنا المقام، وربّما تقف على بعضها أيضاً في خلال البحث.

وبالجملة، فإنّ الخبر قد تعدّى الرواية وبلغ حدّ الدراية، ونحن إنّما ذكرنا طرفاً من ذلك تمهيداً لما أُخرج في الصحيحين من حديث الخوخة، وما ترتّب على ذلك من نظرات وبحوث عند الشرّاح وكبار أئمّة الحديث.

---

(١) خصائص علي بن أبي طالب ٧٠ ـ ٧١ ذكر قول النبي: (ما أنا أدخلته وأخرجتكم)، رقم ٤٠.

(٢)

قلب الحديث

لقد قلبوا حديث «سدّ الأبواب» عن «عليّ» إلى «أبي بكر»، ووضعوا أيضاً «حديث الخوخة»، وأخرجه البخاري ومسلم في كتابيهما، والترمذي وأحمد وغيرهم، ممّن تقدّم وتأخّر.

والعمدة ما جاء في كتابي البخاري ومسلم، فإذا درسناه وتوصّلنا إلى واقع الحال فيه، أغنانا عن النظر في غيره، ولربّما تعرّضنا لغيره أيضاً في خلال البحث.

الحديث المقلوب عند البخاري

والبخاري أخرجه في أكثر من باب...

ففي «باب الخوخة والممرّ في المسجد» قال: «حدّثنا عبدالله بن محمّد الجعفي، قال: حدّثنا وهب بن جرير، قال: حدّثنا أبي، قال:

سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عبّاس، قال: خرج رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقة فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إنّه ليس من الناس أحد أمنّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة؛ ولو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلّة الإسلام أفضل؛ سدّوا عنّي كلّ خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر»[١].

وفي «باب هجرة النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه إلى المدينة» قال: «حدّثنا إسماعيل بن عبدالله، قال: حدّثني مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيدالله عن عبيد ـ يعني ابن حنين ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم جلس على المنبر فقال: إنّ عبداً خيّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا ما شاء وبين ما عنده فاختار ما عنده، فبكى أبو بكر وقال: فديناك بآبائنا وأمّهاتنا، فعجبنا له وقال الناس: أُنظروا إلى هذا الشيخ، يخبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن عبدٍ خيره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فديناك بآبائنا وأُمّهاتنا.

فكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم هو المخيّر وكان أبو بكر هو

(١) صحيح البخاري ١/١٧٨ أبواب المساجد باب الخوخة والممر، رقم ٤٥٥.

أعلمنا به.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: إنّ من أمنّ الناس عليّ في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً من أمّتي لاتّخذت أبا بكر إلّا خُلّة الإسلام، لا يبقينّ في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي بكر»(١).

الحديث المقلوب عند مسلم

وأخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة فقال:

«حدّثنا عبدالله بن جعفر بن يحيى بن خالد، حدّثنا معن، حدّثنا مالك، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم جلس على المنبر فقال: عبد خيّره الله بين أن يؤتيه زهرة الدنيا وبين ما عنده فاختار ما عنده؛ فبكى أبو بكر وبكى فقال: فديناك بآبائنا وأمّهاتنا. قال: فكان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم هو المخيَّر وكان أبو بكر أعلمنا به.

وقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: إنّ أمنّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبو بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخوّة الإسلام؛ لا تبقين في المسجد خوخة إلّا خوخة أبي بكر.

---

(١) صحيح البخاري ١٤١٧/٣ كتاب فضائل الصحابة باب هجرة النبيّ وأصحابه إلى المدينة، رقم ٣٦٩١.

حدّثنا سعيد بن منصور، حدّثنا فليح بن سليمان، عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم النّاس يوماً. بمثل حديث مالك»[١].

تحريف البخاري الحديثَ المقلوب

ثم إنّ البخاري بعد أن أخرج الحديث عن ابن عبّاس في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» كما عرفت، تصرّف في لفظه وحرّفه في «باب المناقب» حيث قال: «باب قول النبي صلّى اللّه عليه وسلّم: سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر. قاله ابن عبّاس عن النبيّ صلّى اللّه عليه وسلّم».

فاضطرب الشرّاح في توجيه هذا التحريف، فاضطرّوا إلى حمل ذلك على أنّه نقل بالمعنى:

قال ابن حجر: «وصله المصنّف في الصلاة بلفظ: سدّوا عني كلّ خوخة، فكأنّه ذكره بالمعنى»[٢].

وقال العيني: «هذا وصله البخاري في الصلاة بلفظ: سدّوا عنّي كلّ

---

(١) صحيح مسلم ٧/٥ ـ ٨ كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر الصديق، رقم ٢٣٨٢ وذيله.

(٢) فتح الباري ٧/١٤.

خوخة في المسجد، وهذا هنا نقل بالمعنى»[١].

وهل يصدّق على أنّ نقل «الخوخة» إلى «الباب» نقل بالمعنى؟!
على أنّ ابن حجر نفسه غير جازم بذلك فيقول: «كأنّه...»!

وكما حرّف الحديث عن ابن عبّاس، كذلك حرّف حديث أبي سعيد الذي أخرجه في «باب هجرة النبي» كما عرفت، فقال في «باب المناقب»:

«حدّثني عبدالله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثنا فليح، قال: حدّثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال:

خطب رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وقال: إنّ الله خيّر عبداً بين الدنيا وبين ما عنده فاختار ذلك العبد ما عند الله؛ قال: فبكى أبو بكر؛ فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن عبد خُيِّر، فكان رسول الله هو المخيَّر وكان أبو بكر أعلمنا.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: إنّ من أمَنّ الناس عليَّ في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربّي لاتّخذت أبا بكر خليلاً ولكن أُخوّة الإسلام ومودّته؛ لا يبقينّ في المسجد باب إلّا سدَّ إلّا

---

(١) عمدة القاري ١٦/ ١٧٤.

باب أبي بكر».

وهنا أيضاً اضطرب الشرّاح. فراجع كلماتهم.

نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين

قدّمنا حديث الخوخة بسنده ولفظه في الصحيحين، وقد عرفت أنّ البخاري ومسلماً يرويانه عن ابن عبّاس وأبي سعيد الخدري، لكنه ساقط عن درجة الاعتبار عن كليهما:

أمّا الحديث عن ابن عبّاس

فهو عند البخاري فقط، ويكفي في سقوطه ـ بعد غضّ النظر عن بعض الكلام في «وهب بن جرير»[١] وعمّا قيل في أبيه «جرير بن حازم» فإنّ البخاري يقول: «ربّما يهم في الشيء..» ويقول يحيى بن معين: «هو عن قتادة ضعيف» والذهبي يقول: «تغيّر قبل موته فحجبه ابنه وهب»[٢] ـ إنّ راويه عن ابن عبّاس هو «عكرمة البربري» مولاه، وإليك طرفاً من أوصاف هذا الرجل:

موجز ترجمة عكرمة مولى ابن عبّاس

١ ـ إنّه كان يرى رأي الخوارج وكان داعية إليه، وقد أخذ كثيرون

---

(١) تهذيب التهذيب ١١ / ١٤٢.

(٢) ميزان الاعتدال ٢ / ١١٧ ـ ١١٨، المغني في الضعفاء ١ / ٢٠٣.

من أهل أفريقية رأي الصفرية من عكرمة. قال الذهبي: قد تكلّم الناس في عكرمة لأنّه كان يرى رأي الخوارج.

٢ ـ وكان يطعن في الدين ويستهزىء بالأحكام، فقد نقلوا عنه قوله: إنّما أنزل الله متشابه القرآن ليضلّ به.

وقال في وقت الموسم: وددت أنّي اليوم بالموسم وبيدي حربة فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً.

ووقف على باب مسجد النبي وقال: ما فيه إلّا كافر.

٣ ـ وكان كذّاباً، حتّى أوثقه عليّ بن عبدالله بن عبّاس على باب كنيف الدار، فقيل له: تفعلون هذا بمولاكم؟! فقال: إنّ هذا يكذب على أبي. واشتهر قول عبدالله بن عمر لمولاه نافع: اتّق الله، لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عبّاس. وعن ابن سيرين ويحيى بن معين ومالك وجماعة غيرهم: كذّاب.

٤ ـ وعكوفه على أبواب الأُمراء للدنيا مشهور، حتّى قيل له: تركتَ الحرمين وجئتَ إلى خراسان؟! فقال: أسعى على بناتي. وقال لآخر: قدمت آخذ من دنانير ولاتكم ودراهمهم.

٥ ـ ولأجل هذه الأُمور وغيرها ترك الناس جنازته، فما حمله أحد،

وأكثروا له أربعة رجال من السودان[١].

وأمّا الحديث عن أبي سعيد الخدري

فقد رواه البخاري عن إسماعيل بن أبـي أويس، عـن مـالك، عـن أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد الخدري.

ورواه مسلم ـ في طريقه الأول ـ عن عبدالله بن جعفر بـن يـحيى ابن خالد، عن معن، عن مالك.

ورواه الترمذي عن أحمد بن الحسن، عن عبدالله بن مسلمة، عن مالك وقال: هذا حديث حسن صحيح[٢].

فمداره على «مالك بن أنس».

ومالك بن أنس وإن كان أحد الأئمة الأربعة، تقلّده طائفة كبيرة من أهل السُنّة، فهو لا يعتمد على رواياته، خاصّةً فـي مـثل هـذا المـقام، لعقيدته التي انفرد بها حول الإمام عليه السّلام والّتي خرج بها عن إجماع أهل الإسلام.!!

---

(١) ذكرنا ترجمته في كتابنا: التحقيق في نفي التحريف ٢٧٠ ـ ٢٧٤ عـن: تـهذيب الكـمال ٢٠/ ٢٦٤، وتهذيب التهذيب ٧/ ٢٢٨، وطبقات ابن سـعد ٥/ ٢١٩، ووفـيات الأعـيان ٣/ ٢٦٥ وميزان الاعـتدال ٥/ ١١٦، والمـغني فـي الضـعفاء ٢/ ٦٧، والضـعفاء الكـبير ٣/ ٢٧٣، وسير أعلام النبلاء ٥/ ١٢.

(٢) سنن الترمذي ٥/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤ كتاب المناقب باب مناقب أبي بكر، رقم ٣٦٨٠.

ترجمة مالك

وقد اقتضى هذا المقام أن نفصّل الكلام في ترجمة مالك بن أنس:

١ ـ كونه من الخوارج:

فأوّل ما فيه كونه يرى رأي الخوارج؛ قال المبرّد في بحثٍ له حول الخوارج:

«وكان عدّة من الفقهاء يُنسبون إليه، منهم: عكرمة مولى ابن عبّاس، وكان يقال ذلك في مالك بن أنس.

ويروي الزبيريّون: أنّ مالك بن أنس كان يذكر عثمان وعليّاً وطلحة والزبير فيقول: والله ما اقتتلوا إلّا على الثريد الأعفر»[1].

٢ ـ رأيه الباطل في مسألة التفضيل:

وكان مالك يرى مساواة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام لسائر الناس، فكان يقول بأنّ أفضل الأُمّة هم أبو بكر وعمر وعثمان ثم يقف ويقول: هنا يتساوى الناس![2].

وكان في هذا الرأي تبعاً لابن عمر في رأيه حيث قال: كنّا نقول على عهد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم

---

(١) الكامل ـ للمبرّد ـ ١١٨/٣.

(٢) ترتيب المدارك، ترجمة مالك ١٧٥/١.

نسكت. يعني فلا نفاضل.

هذا الرأي الذي ذكره ابن عبدالبرّ المالكي وأنكره جدّاً، قال: «وهو الذي أنكر ابن معين وتكلّم فيه بكلامٍ غليظ، لأنّ القائل بذلك قد قال بخلاف ما اجتمع عليه أهل السُنّة من السلف والخلف من أهل الفقه والأثر أنّ عليّاً أفضل الناس بعد عثمان رضي اللّه عنه، وهذا ممّا لم يختلفوا فيه، وإنّما اختلفوا في تفضيل عليّ وعثمان، واختلف السلف أيضاً في تفضيل عليّ وأبي بكر. وفي إجماع الجميع الذي وصفنا دليل على أنّ حديث ابن عمر وهمٌ وغلطٌ، وأنّه لا يصحّ معناه وإن كان إسناده صحيحاً»[١].

٣ ـ تركه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السّلام

ثمّ إنّه لانحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام لم يخرج عنه شيئاً في كتابه «الموطّأ»! الأمر الذي استغرب منه هارون الرشيد، فلمّا سأله عن السبب اعتذر بأنّه: لم يكن في بلدي ولم ألق رجاله![٢].

هذا مع روايته عن معاوية وعبدالملك بن مروان واستناده إلى آرائهما!

---

(١) الاستيعاب ٣ / ٢١٤.

(٢) تنوير الحوالك ١ / ٧، شرح الموطّأ ـ للزرقاني ـ ١ / ٤٣.

وروايته عن هشام بن عروة مع قوله: هشام بن عروة كذّاب!![١].

وقال بعضهم: نهاني مالك عن شيخين من قريش وقد أكثر عنهما في الموطّأ[٢].

٤ ـ كان مدلّساً

وهو ـ مضافاً إلى ذلك ـ كان مدلّساً.

قال عبدالله بن أحمد:

«سمعت أبي يقول: لم يسمع مالك بن أنس من بكير بن عبدالله شيئاً، وقد حدّثنا وكيع عن مالك عن بكير بن عبدالله. قال أبي: يقولون: إنّها كتب ابنه»[٣].

وقال الخطيب في ذكر شيء من أخبار بعض المدلّسين:

«ويقال: إنّ ما رواه مالك بن أنس عن ثور بن زيد عن ابن عبّاس، كان ثور يرويه عن عكرمة عن ابن عبّاس، وكان مالك يكره الرواية عن عكرمة، فأسقط اسمه من الحديث وأرسله.

وهذا لا يجوز، وإن كان مالك يرى الاحتجاج بالمراسيل، لأنّه قد

---

(١) تاريخ بغداد ١/ ٢٣٩، الكاشف ٣/ ٢١١ تهذيب الكمال ٢٤/ ٤١٥ سير اعلام النبلاء ٧/ ٣٨.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/ ٣٥.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ـ لأحمد بن حنبل ١/ ٢١٩.

علم أنّ الحديث عمّن ليس بحجّةٍ عنده. وأمّا المرسل فهو أحسن حالةً من هذا، لأنه لم يثبت من حال من أرسل عنه أنّه ليس بحجّة»[١].

٥ ـ اجتماعه بالأُمراء وسكوته عن منكراتهم:

وكان مالك في غاية الفقر والشدّة، حتى ذكروا أنّه باع خشبة سقف بيته[٢].

ولكنّ حاله تبدّلت وتحسّنت منذ أن أصبح بخدمة السلطات والحكّام، فكانت الدنانير تدرّ عليه بكثرة، حتى أنّه أخذ من هارون ألف دينار وتركها لورّاثه[٣].

ومن الطبيعي حينئذٍ أن يكون مطيعاً للسلاطين، مشيّداً لسياستهم، ساكتاً عن منكراتهم ومظالمهم.

قال عبدالله بن أحمد:

«سمعت أبي يقول: كان ابن أبي ذئب ومالك يحضران عند الأُمراء، فيتكلّم ابن أبي ذئب يأمرهم وينهاهم ومالك ساكت. قال أبي: ابن أبي ذئب، خير من مالك وأفضل»[٤].

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٣٦٥.

(٢) ترتيب المدارك، ترجمته ١/١١٩، الديباج المذهب: ٦٣.

(٣) العقد الفريد ١/٢٩٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/٥١١.

أقول: فهو في هذه الحالة مثل شيخه الزهري، فيتوجّه إليه ما ذكره الإمام السجّاد عليه السلام في كتابه إلى الزهري[١].

٦ ـ حمل الحكومة الناس على الموطأ وفتاوى مالك:

وكان من الطبيعي أيضاً أن يقابل من قبل الحكّام بالمثل:

فقد قال له المنصور: اجعل هذا العلم علماً واحداً... ضع للناس كتاباً أحملهم عليه... نضرب عليه عامّتهم بالسيف، ونقطع عليه ظهورهم بالسياط...[٢].

وقال له: لئن بقيت لأكتبنّ قولك كما يكتب المصاحف، ولأبعثنّ به إلى الآفاق فأحملهم عليه[٣] أن يعملوا بما فيه ولا يتعدّوه إلى غيره[٤].

ولمّا أراد الرشيد الشخوص إلى العراق قال لمالك: ينبغي أن تخرج معي، فإنّي عزمت أن أحمل الناس على الموطّأ كما حمل عثمان الناس على القرآن[٥].

---

(١) أنظر: ترجمة الزهري في بحوثنا المنتشرة كالعدد (٢٤) من هذه السلسلة.

(٢) الديباج المذهّب: ٧٢، شرح الزرقاني على الموطأ ١/ ٤٣، الوافي بالوفيات ـ ترجمته ٢٥/ ٤١.

(٣) تذكرة الحفّاظ ١/ ٢٠٩.

(٤) كشف الظنون ٢/ ٧٢٥ عن طبقات ابن سعد.

(٥) مفتاح السعادة ٢/ ٨٧.

ثم أراد هارون أن يعلّق الموطّأ على الكعبة![1].

ونادى منادي الحكومة: «ألا لا يفتي الناس إلّا مالك بن أنس وابن أبي ذئب»[2].

ومن الطبيعي أن لا يُعامَل غيره هذه المعاملة:

فقد قدم ابن جريج على أبي جعفر [المنصور] فقال له: إنّي قد جمعت حديث جدّك عبدالله بن عبّاس وما جمعه أحد جمعي، فلم يعطه شيئاً[3].

ولذا لمّا قيل لشيخه ربيعة الرأي: «كيف يحظى بك مالك ولم تحظ أنت بنفسك؟!» قال: «أما علمتم أنّ مثقالاً من دولةٍ خير من رحمْلي علم»[4].

٧ ـ كان يتغنّى بالآلات:

واشتهر مالك بن أنس بالغناء، وهذا ما نصّ عليه غير واحد[5].

وقد ذكر القرطبي أنّه «لا تقبل شهادة المغنيّ والرقّاص»[6].

---

(١) كشف الظنون ٢/٧٢٥ عن حلية الأولياء.

(٢) وفيات الأعيان ٤/١٣٥، مرآة الجنان ١/٣٧٥.

(٣) العلل ومعرفة الرجال ٢/٣١٢.

(٤) طبقات الفقهاء ـ لأبي إسحاق الشيرازي ـ: ٥٤.

(٥) نهاية الأرب ٤/٢٢٩، الأغاني ٢/٢٣١.

(٦) تفسير القرطبي ١٤/٥٦.

قال أبو الفرج: وقال القفال من أصحابنا: لا تقبل...

وأخرج الشوكاني من حديث أبي هريرة أن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «استماع الملاهي معصية، والجلوس عليها فسق، والتلذّذ بها كفر»[١].

٨ ـ جهله بالمسائل الشرعية:

وممّا يجلب الانتباه ما ذكره المترجمون له، من أنّه كان إذا سئل عن مسألةٍ تهرّب من الإجابة، أو قال: لا أدري[٢].

فقد ذكروا أنّه سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنين وثلاثين منها: لا أدري!![٣].

وسأله عراقيّ عن أربعين مسألة فما أجابه إلّا عن خمس!![٤].

وسأله رجل عن مسائل فلم يجبه بشيء أصلاً[٥].

وكان مالك يصرّح بأنّه أدرك سبعين من المشايخ يحدّثون عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فلم يأخذ من أحدهم شيئاً!![٦].

---

(١) نيل الأوطار ٨/١٠٤.

(٢) حلية الأولياء ٦/٣٥٣.

(٣) الديباج المذهب: ٦٩، شرح الزرقاني على الموطّأ ١/٣٥.

(٤) الانتقاء ـ لابن عبدالبرّ ـ: ٣٨.

(٥) العقد الفريد ٢/١٩٩.

(٦) حلية الأولياء ٦/٣٥٢، الديباج المذهب: ٦٤.

٩ ـ بكاؤه على الفتيا بالرأي:

وأجمع المؤرّخون على رواية خبر بكائه في مرض موته وقوله: «ليتني جُلدت بكلّ كلمةٍ تكلّمت بها في هذا الأمر بسوط»[١].

ولا بُدّ له أن يبكي.. ومن أحقّ منه بالبكاء كما قال؟! وهل ينفعه وينجيه في الآخرة؟!

فقد قال الليث بن سعد: «أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة كلّها مخالفة لسُنّة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ممّا قال فيها برأيه قال: ولقد كتبت إليه [أعظه] في ذلك»[٢].

١٠ ـ تكلّم الأعلام فيه:

هذا.. وقد تكلّم في مالك وعابه جماعة من أعلام الأئمّة:

قال الخطيب: «عابه جماعة من أهل العلم في زمانه»[٣] ثمّ ذكر: ابن أبي ذئب، وعبدالعزيز الماجشون، وابن أبي حازم، ومحمّد بن إسحاق[٤].

حدّثنا مضر بن محمّد قال: سمعت يحيى بن معين يقول: سمعت

(١) وفيات الأعيان ٤/١٣٧ ـ ١٣٨، جامع بيان العلم ٢/١٠٧٢، شذرات الذهب ١/٢١٢.

(٢) جامع بيان العلم ٢/١٠٨٠.

(٣) تاريخ بغداد ١/٢٣٩.

(٤) المصدر ١/٢٣٩.

يحيى بن سعيد القطّان يقول: «سفيان الثوري أحبّ إليّ من مالك في كلّ شيء».

وقال سفيان في مالك: «ليس له حفظ»[١].

وقال ابن عبدالبرّ: «وقد تكلّم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلام فيه جفاء وخشونة كرهت ذكره»[٢].

وتكلّم في مالك إبراهيم بن سعد، وكان يدعو عليه.

وكذلك تكلّم فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وابن أبي يحيى وابن أبي الزناد[٣].

وناظره عمر بن قيس ـ في شيء من أمر الحجّ بحضرة هارون ـ فقال عمر لمالك: «أنت أحياناً تخطىء وأحياناً لا تصيب. فقال: كذاك الناس»[٤].

ترجمة ابن أبي أُويس

والراوي عن مالك ـ عند البخاري ـ هو «إسماعيل بن أبي أُويس» وهو ابن أخت مالك.

---

(١) تاريخ بغداد ٩/ ١٦٤.

(٢) جامع بيان العلم ٢/ ١١١٥.

(٣) المصدر ٢/ ١١١٥.

(٤) تهذيب التهذيب ترجمة عمر بن قيس ٧/ ٤١٦.

قال النسائي: «ضعيف»[١].

وقال يحيى بن معين: «هو وأبوه يسرقان الحديث».

وقال الدولابي في الضعفاء: «سمعت النضر بن سلمة المروزي يقول: كذّاب».

وقال الذهبي بعد نقل ما تقدّم: «وساق له ابن عديّ ثلاثة أحاديث، ثم قال: وروى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد»[٢].

وقال إبراهيم بن الجنيد عن يحيى: «مخلّط، يكذب، ليس بشيء»[٣].

وقال ابن حزم في «المحلّى»: قال أبو الفتح الأزدي حدّثني سيف ابن محمد: «أنّ ابن أبي أويس كان يضع الحديث»[٤].

وقال العيني: «أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائي عن سلمة بن شعيب عنه»[٥].

* ورواه مسلم بطريقٍ آخر ليس فيه «مالك» بل هو «عن فليح بن

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ٥١.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٣) تهذيب التهذيب ١/ ٢٨٠.

(٤) المصدر ١/ ٢٨١.

(٥) عمدة القاري ـ الفائدة السابعة ١/ ٨

سليمان، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري».

ترجمة فُلَيْح بن سليمان

لكن فيه: «فليح بن سليمان».

قال النسائي: «ليس بالقوي»(١).

وكذا قال أبو حاتم ويحيى بن معين(٢).

وقال يحيى عن أبي كامل مظفّر بن مدرك: «ثلاثة يتّقى حديثهم: محمّد بن طلحة بن مصرف، وأيّوب بن عتبة، وفليح بن سليمان»(٣).

وقال الرملي عن أبي داود: «ليس بشيء»(٤).

وقال ابن أبي شيبة: قال عليّ بن المديني: «كان فليح وأخوه عبدالحميد ضعيفين»(٥).

وذكره كلّ من العقيلي والدارقطني والذهبي في الضعفاء، وذكره ابن حبّان في المجروحين....

---

(١) الضعفاء والمتروكون: ١٩٧.

(٢) ميزان الاعتدال ٥/ ٤٤٢، تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٤.

(٣) المصدر ٥/ ٤٤٣، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٠٥.

(٤) تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(٥) المصدر ٨/ ٢٦٤.

النظر في سند الحديث المحرّف

قد عرفت أنّ البخاري حرّف حديث الخوخة الذي أخرجه هو وغيره عن ابن عبّاس وأبي سعيد.

أمّا تحريفه حديث ابن عبّاس، فلم يذكر له سنداً، وأمّا تحريفه حديث أبي سعيد فهو بالسند التالي:

«حدّثني عبدالله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثني فليح، قال: حدّثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري...».

هكذا في «باب المناقب».

وفي «باب الخوخة والممرّ في المسجد»: «حدّثنا محمّد بن سنان، قال: حدّثنا فليح، قال: حدّثنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري...».

ومداره على «**فليح بن سليمان**» وقد عرفته في النظر في الطريق الثاني من رواية مسلم، وعلمت أنّ لفظه عند مسلم عن هذا الرجل هو «الخوخة» لا «الباب»، فما عند البخاري محرّف، وقد تقدّم محاولة بعض الشرّاح توجيهه.

ثمّ إنّ في سند البخاري هنا في «باب الخوخة والممرّ» مشكلة أُخرى، فقد جاء فيه «عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد» والحال أنّ «عبيد» المذكور لا يروي عن «بسر» وهذا ما اضطرب القوم في توجيهه كذلك.

فقال ابن حجر: «قال الدارقطني: هذا السياق غير محفوظ،

واختلف فيه على فليح، فرواه محمّد بن سنان هكذا، وتابعه المعافى ابن سليمان الحرّاني. ورواه سعيد بن منصور ويونس بن محمّد المؤذّن وأبو داود الطيالسي عن فليح، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين وبسر ابن سعيد جميعاً، عن أبي سعيد.

قلت: أخرجه مسلم عن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة عن يونس، وابن حبّان في صحيحه من حديث الطيالسي.

ورواه أبو عامر العقدي عن فليح، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد. ولم يذكر عبيد بن حنين. أخرجهما البخاري في مناقب أبي بكر.

فهذه ثلاثة أوجه مختلفة».

ثمّ شرع في الجواب عن هذا الاعتراض والدفاع عن البخاري[١].

وكذلك تعرّض للموضوع بشرح الحديث وحاول تصحيحه بأنّ الحديث عند «أبي النضر» عن شيخين يعني «بسراً» و«عبيداً» وأنّ «فليحاً» كان يجمعهما مرّةً ويقتصر على أحدهما مرّةً، ولكنّه اعترف بالخطأ فقال: «ولم يبق إلّا أنّ محمّد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة. مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديثه له به!»[٢].

---

(١) هدى الساري = مقدمة فتح الباري، الحديث الرابع من الأحاديث التي اعترض فيها على البخاري ٥٠٧.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ١/٧٣٥، وأنظر أيضاً: عمدة القاري للعيني الحنفي ٤/٢٤٣ـ٢٤٤.

زيادة باطلة في الحديث المقلوب

ثمّ إنّ بعض الوضّاعين شاء أن يزيد في حديث أنس صراحةً في الدلالة على الفضيلة والخصيصة!! فزاد عليه جملةً، لكن الخطيب البغدادي وابن الجوزي والسيوطي نصّوا على أنّ الزيادة وهمٌ، وأصل الحديث منقطع، فقد جاء في «اللآلي المصنوعة»:

«أنبأنا محمّد بن عبدالباقي البزّار، أنبأنا أبو محمّد الجوهري، أنبأنا عمر بن أحمد الواعظ، حدّثنا الحسن بن حبيب بن عبدالملك، حدّثنا فهد بن سليمان، حدّثنا عبدالله بن صالح، حدّثنا الليث بن سعيد، عن يحيى بن سعيد، عن أنس:

أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خطب الناس فقال: سدّوا هذه الأبواب الشارعة في المسجد إلّا باب أبي بكر. فقال الناس: سدّ الأبواب كلّها إلّا باب خليله! فقال: إنّي رأيت على أبوابهم ظلمةً ورأيت على باب أبي بكر نوراً، فكانت الآخرة عليهم أعظم من الأُولى.

قال الخطيب: هذا وهمٌ، والليث روى صدره عن يحيى بن سعيد منقطعاً، ورواه كلّه عن معاوية بن صالح منقطعاً»[1].

(١) اللآلي المصنوعة ١ / ٣٢٢.

(٣)
الاستدلال بالحديث المقلوب بكلمات مضطربة

ولمّا كان حديث «الخوخة» يدلّ بزعمهم على فضل لأبي بكر، لاسيّما وأنّه مخرّج في الكتابين الصحيحين عند أكثرهم، فقد جعلوا هذه القضية خصيصةً لأبي بكر وفضيلة دالّة على إخلافته، قال النووي: «وفيه فضيلة وخصيصة ظاهرة لأبي بكر رضي الله عنه»[1].

وقال ابن حجر: «قال الخطّابي وابن بطّال وغيرهما: في هذا الحديث اختصاص ظاهر لأبي بكر، وفيه إشارة قويّة إلى استحقاقه للخلافة، ولاسيّما وقد ثبت أنّ ذلك كان في آخر حياة النبي صلّى الله عليه وسلّم في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمّهم إلّا أبو بكر.

وقد ادّعى بعضهم أنّ الباب كناية عن الخلافة، والأمر بالسدّ كناية

---

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم ١٥/ ١٢٤.

عن طلبها، كأنّه قال: لا يطلبنّ أحد الخلافة إلّا أبا بكر فإنّه لا حرج عليه في طلبها.

وإلى هذا جنح ابن حبّان، فقال بعد أن أخرج هذا الحديث: في هذا دليل على أنّه الخليفة بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم، لأنّه حسم بقوله: (سدّوا عنّي كلّ خوخةٍ في المسجد) أطماع الناس كلّهم عن أن يكونوا خلفاء بعده.

وقوّى بعضهم ذلك بأنّ منزل أبي بكر كان بالسنح من عوالي المدينة ـ كما سيأتي قريباً بعد باب ـ فلا يكون له خوخة إلى المسجد.

وهذا الإسناد ضعيف، لأنّه لا يلزم من كون منزله كان بالسنح أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد، ومنزله الذي كان بالسنح هو منزل أصهاره من الأنصار، وقد كان له إذ ذاك زوجة أُخرى ـ وهي أسماء بنت عميس ـ بالاتّفاق، وأُمّ رومان على القول بأنّها كانت باقية يومئذٍ.

وقد تعقّب المحبّ الطبري كلام ابن حبّان فقال: وقد ذكر عمر ابن شبّة في تاريخ المدينة المنوّرة أنّ دار أبي بكر الّتي أذن له في إبقاء الخوخة منها إلى المسجد كانت ملاصقةً للمسجد، ولم تزل بيد أبي بكر حتّى احتاج إلى شيء يعطيه لبعض من وفد عليه فباعها...»[١].

---

(١) فتح الباري ٧/١٧.

وقال العيني -بعد الحديث في كتاب الصّلاة-: (ذكر ما يستفاد منه من الفوائد) الأولى ما قاله الخطابي وهو: أنّ أمره صلّى الله عليه وسلّم بسدّ الأبواب غير الباب الشارع إلى المسجد إلّا باب أبي بكر، يدلّ على اختصاص شديد لأبي بكر وإكرام له، لأنّهما كانا لا يفترقان.

الثانية: فيه دلالة على أنّه قد أفرده في ذلك بأمرٍ لا يشارك فيه، فأولى ما يصرف إليه التأويل فيه أمر الخلافة. وقد أكثر الدلالة عليها بأمره إيّاه بالإمامة في الصلاة التي بني لها المسجد.

قال الخطابي: لا أعلم أنّ إثبات القياس أقوى من إجماع الصحابة على استخلاف أبي بكر مستدلّين في ذلك باستخلافه صلّى الله عليه وسلّم إيّاه في أعظم أمور الدين وهو الصّلاة، فقاسوا عليها سائر الأمور، ولأنّه صلّى الله عليه وسلّم كان يخرج من باب بيته وهو في المسجد للصّلاة، فلمّا غلّق الأبواب إلّا باب أبي بكر، دلّ على أنّه يخرج منه للصّلاة، فكأنّه صلّى الله عليه وسلّم أمر بذلك على أنّ من بعده يفعل ذلك هكذا»[١].

وفي باب المناقب، أورد كلام الخطّابي وابن بطّال وابن حبّان الذي ذكره ابن حجر وأضاف: «وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال: جاء

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٢٤٥.

رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فدخل بستاناً وجاء آتٍ فدق الباب. فقال: يا أنس، افتح له وبشّره بالجنّة وبشّره بالخلافة بعدي. قال: فقلت: يا رسول الله أعلمه؟ قال: أعلمه؛ فإذا أبو بكر. فقلت: أبشر بالجنّة وبالخلافة من بعد النبي عليه الصلاة والسّلام.

قال: ثمّ جاء آتٍ فقال: يا أنس، افتح له وبشّره بالجنّة وبالخلافة من بعد أبي بكر. قلت: أعلمه؟ قال: نعم؛ قال: فخرجت فإذا عمر رضي الله تعالى عنه فبشّرته.

ثمّ جاء آتٍ فقال: يا أنس، افتح له وبشّره بالجنّة وبشّره بالخلافة من بعد عمر وأنّه مقتول. قال: فخرجت فإذا عثمان. قال: فدخل إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم فقال: إنّي والله ما نسيت ولا تمنّيت ولا مسست ذكري بيد بايعتك! قال: هو ذاك.

رواه أبو يعلى الموصلي من حديث المختار بن فلفل عن أنس وقال: هذا حديث حسن»[١].

وفي باب هجرة النبي صلّى الله عليه وسلّم بشرحه: «فأمر الشارع بسدّها كلّها إلّا خوخة أبي بكر ليتميّز بذلك فضله. وفيه إيماء إلى الخلافة»[٢].

---

(١) عمدة القاري ١٦ / ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) المصدر ١٧ / ٣٩.

والكرماني أورد كلمات القوم في دلالته على الإمامة مرتضياً إياها[١].

والقسطلاني قال بشرحه في كتاب الصّلاة: «وفيه دلالة على الخصوصيّة لأبي بكر الصدّيق رضي الله عنه بالخلافة بعده عليه الصّلاة والسّلام والإمامة دون سائر الناس، فأبقى خوخته دون خوخة غيره، وهو يدلّ على أنّه يخرج منها إلى المسجد للصّلاة. كذا قرّره ابن المنير»[٢].

وفي المناقب: «قيل: وفيه تعريض بالخلافة، لأنّ ذلك إن أريد به الحقيقة فذاك، لأنّ أصحاب المنازل الملاصقة للمسجد كان لهم الاستطراق منها إلى المسجد، فأمر بسدّها سوى خوخة أبي بكر، تنبيهاً للناس على الخلافة، لأنّه يخرج منها إلى المسجد للصلاة. وإن أُريد به المجاز، فهو كناية عن الخلافة وسدّ أبواب المقالة دون التطرّق والتطلّع إليها.

قال التوربشتي: وأرى المجاز أقوى، إذ لم يصحّ عندنا أن أبا بكر كان له منزل بجنب المسجد، وإنّما كان منزله بالسنح من عوالي المدينة. انتهى.

---

(١) الكواكب الدراري ٤/١٢٩.

(٢) إرشاد الساري ٢/١٢٨ ـ ١٢٩.

وتعقّبه في الفتح بأنّه استدلال ضعيف، لأنّه لا يلزم من كون منزله كان بالسنح أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد، ومنزله الذي كان بالسنح هو منزل أصهاره من الأنصار»(١).

وفي هجرة النبي: «فأمر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بسدّها كلّها إلّا خوخة أبي بكر تكريماً له وتنبيهاً على أنّه الخليفة بعده، أو المراد المجاز، فهو كناية عن الخلافة وسدّ أبواب المقالة دون التطرّق، ورجّحه الطيّبي محتجّاً بأنّه لم يصحّ عنده أنّ أبا بكر رضي الله عنه كان له بيت بجنب المسجد، وإنّما كان منزله بالسنح من عوالي المدينة»(٢).

هذه كلمات شرّاح الحديث.

وفي الكتب المؤلّفة في العقائد... تجد الاستدلال بحديث الخوخة في باب الفضائل المزعومة لأبي بكر، وفي أدلّة إمامته وخلافته بعد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولا حاجة إلى ذكر نصوص عباراتهم، ولربّما أشرنا إلى بعضها في غضون البحث.

أقول: لا يخفى الاضطراب والاختلاف بين القوم في كيفيّة الاستدلال، بل إنّ الباحث المحقّق يجد كلمات الواحد منهم في موضع تختلف عن كلماته في الموضع الآخر. ونحن نلخّص المقال ونعلّق

---

(١) إرشاد الساري ٨/١٤٦ ـ ١٤٧.

(٢) المصدر ٨/ ٣٧٣.

عليه باختصار حتى يتبيّن الحال.

أمّا النووي، فما قال إلّا أنّ «فيه فضيلة وخصيصة ظاهرة لأبي بكر»، فلم يتعرّض للإمامة والخلافة، ولم يدّع دلالة الحديث عليها لا بالصراحة ولا بالكناية.

ونقول: أمّا «الفضيلة» فتتوقّف على ثبوت القضيّة، وأمّا كونها «خصيصة» فتتوقّف ـ بالإضافة إلى الثبوت ـ على عدم ورود مثل ذلك في حقّ غيره كما لا يخفى.

وأمّا الخطّابي وغيره، فزعموا «الخصيصة» و«الإشارة القويّة» إلى استحقاقه للخلافة، ولا سيّما وقد ثبت أنّ ذلك كان في آخر حياة النبي، في الوقت الذي أمرهم فيه أن لا يؤمّهم إلّا أبو بكر» بل جعل بعضهم «الباب» كنايةً عن «الخلافة» والأمر بالسدّ كنايةً عن النهي عن طلبها.

ونقول: أمّا «الخصيصة» فقد عرفت ما في دعواها. وأمّا «الإشارة القويّة» فلا دليل عليها إلّا ما زعمه من القرينة الحالية، لكنّ القول بأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم أمر أبا بكر بالصّلاة كذب(١).

وهل هذه «الإشارة القويّة» مبنيّة على إرادة الحقيقة أو المجاز؟ قولان.

---

(١) أنظر: الحلقة الخاصّة بالخبر في هذه السلسلة.

والقسطلاني بعد أن زعم الدلالة في موضع، نسبها في موضع آخر إلى «قيل» وذكر القولين من الحمل على الحقيقة أو المجاز، واكتفى بنقل الخلاف فقال: «قيل: وفيه تعريض بالخلافة له، لأنّ ذلك إن أريد به الحقيقة فذاك وإن أُريد به المجاز فهو كناية عن الخلافة».

ونقول: قد ثبت أنّ الأصل في الكلام هو حمل على الحقيقة، لكنّ الدلالة على الخلافة متوقّفة على ثبوت أصل القضيّة، ثمّ ثبوت عدم ورود مثلها في حقّ غيره!!

فالعجب من مثل ابن حجر العسقلاني كيف يسكت على دعوى دلالة الحديث على الإمامة ـ إن لم نقل بكونه من القائلين بذلك ـ بعد ردّه على دعوى المجاز كما عرفت، مع إثباته ورود مثل الحديث في حقّ عليٍّ عليه السلام كما ستعرف؟!

استشهاد بعضهم بحديث مختلَق

أقول: وكأنّ العيني التفت إلى أنّ الحديث ـ مع ذلك كلّه ـ قاصر عن «الإشارة» فضلاً عن «الدلالة» على الخلافة فقال: «وقد ادّعى بعضهم أنّ الباب كناية عن الخلافة، وإلى هذا مال ابن حبّان» ثمّ قال: «وعن أنس قال: جاء رسول الله فدخل بستاناً» إلى آخر الحديث، وقد تقدّم.

فإنّ ذكر هذا الحديث في هذا المقام بعد كلمة «وقد ادّعى...» ظاهر في عدم الموافقة على ما قيل، ولذا التجأ إلى الاستدلال ـ أو الاستشهاد ـ

للمدّعي بحديثٍ آخر.

لكنّه حديث باطل سنداً ومتناً. والاستدلال به من العيني في هذا الموضع بشرح البخاري عجيب جدّاً، لكنّ الاضطرار وضيق الخناق قد يوقع الانسان في الأعجب من ذلك أيضاً!!

وإن كنت في ريبٍ ممّا قلنا، فإليك عبارة ابن حجر في الحديث ورجاله، فإنه قال:

«الصقر بن عبدالرحمن أبو بهز سبط مالك بن مغول. حدّث عن عبدالله بن إدريس، عن مختار بن فلفل، عن أنس رضي الله عنه بحديث كذب: قم يا أنس فافتح لأبي بكر وبشّره بالخلافة من بعدي، وكذا في عمر وعثمان.

قال ابن عديّ: كان أبو يعلى إذا حدّثنا عنه ضعّفه.

وقال أبو بكر ابن أبي شيبة: كان يضع الحديث.

وقال أبو عليّ جزرة: كذّاب.

وقد قال عبدالله بن عليّ بن المديني: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: كذب موضوع».

ثم روى ابن حجر الحديث وقال:

«وإلّا لو صحّ هذا لَما جعل عمر الخلافة في أهل الشورى، وكان

يعهد إلى عثمان بلا نزاع. والله المستعان»[١].

وأقول:

١ ـ إنّ كلّ حديث جاء في مناقب الخلفاء وذكرت فيه أساميهم على الترتيب، فهو حديث موضوع بلا ريب، ولو استشهدنا بحديثٍ من هذا القبيل، فهو من باب الإلزام.

٢ ـ ثمّ إنّا نجد أنساً في هذا الحديث يقوم كلّ مرّة ويفتح الباب بكلّ سرعة، ولا يقابلهم بما قابل به أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الطير حيث ردّه غير مرّة، ولمّا غضب عليه النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم اعتذر بأنّه كان يرجو أن يكون الذي سأل النبيّ حضوره رجلاً من الأنصار!!

٣ ـ ولماذا لم يذكر عليّاً؟ ألم يكن رابعهم؟

٤ ـ قد نسب العيني إلى أبي يعلى أنه حديث حسنٌ، لكنّ ابن عدي يقول بعد الحديث، بترجمة الصقر ـ «كان أبو يعلى ضعّفه» فلينظر في الأمر!!

---

(١) لسان الميزان ٣ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

إفراط البعض في التعصّب

ثـمّ إنّ بـعضهم لم يـقنع بـرواية الحـديث المـختلق المـقلوب والاستدلال به، حتى جعل يقدح فـي الحـديث الأصـل... قـال العـيني بشرح حديث الخوخة:

«(فإن قلت): روي عن ابن عبّاس أنّه صلّى اللّه عليه وسلّم. قـال: سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ.

(قلت): قال الترمذي: هو غريب. وقال البخاري: حديث إلّا باب أبي بكر أصحّ. وقال الحاكم: تفرّد به مسكين بن بكير الحرّاني عن شعبة. وقال ابن عساكر: وهو وهم. وقال صاحب التوضيح: وتابعه إبراهيم بن المختار»[1].

بل تجاوز بعضهم عن هذا الحدّ حتّى زعم أنّ الحديث الأصل من وضع الرافضة:

قال ابن الجوزي ـ بعد أن رواه في بعض طرقه ـ: «فهذه الأحاديث كلّها من وضع الرافضة، قابلوا بها الحديث المتّفق على صحّته في: سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر»[2].

---

(١) عمدة القاري ٤/ ٢٤٥.

(٢) الموضوعات ١/ ٢٧٤.

وقال ابن تيمية: «فإن هذا مما وضعته الشيعة على طريق المقابلة»[١].

وقال ابن كثير: «ومن روى إلا باب علي -كما وقع في بعض السنن- فهو خطأ، والصواب ما ثبت في الصحيح»[٢].



(١) منهاج السنة ٥/ ٣٥.

(٢) تفسير ابن كثير ١/ ٥١٣.

(٤)

التحقيق في المسألة

لا شكّ في أنّ الأمر بسدّ أبواب الصّحابة إلّا باب واحدٍ منهم فضيلة وخصيصة، ولَمّا رأى المناوئون لأمير المؤمنين عليه السّلام المنكرون فضائله وخصائصه ـ كمالك بن أنس ونظائره ـ حديث «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» ولم يتمكّنوا من إنكاره لصحّة طرقه، عمدوا إلى قلبه إلى أبي بكر وجعل حديث الخوخة في حقّه، ثمّ اختلفت مواقف المحدّثين والشرّاح تجاه الحديثين.

فمنهم، من لم يتعرّض لحديث «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» لا نفياً ولا إثباتاً، كالنووي والكرماني في شرحيهما على مسلم والبخاري وابن سيّد الناس في سيرته.

ومنهم، من تعرّض له واختلف كلامه، كالعيني، فظاهره في موضع

طرحه أو ترجيح حديث الخوخة عليه، وفي آخر الجمع بما ذكره الطحاوي وغيره.

ومنهم، من حكم بوضعه كابن الجوزي ومن تبعه.

ومنهم، من اعترف بصحّته وثبوته، وردّ على القول بوضعه أو ضعفه، وحاول الجمع بين الحديثين، كالطحاوي وابن حجر العسقلاني ومن تبعهما.

أمّا السّكوت وعدم التعرّض، فلعدم الجرأة على ردّ حديث «إلّا باب عليّ» وعدم تماميّة وجهٍ للجمع بين الحديثين، بعد فرض صحّة حديث الخوخة لكونه في الصحيحين.

وأمّا الطّعن في حديث «إلّا باب عليّ»، فلأنّ الفضيلة والخصيصة لا تتمّ لأبي بكر إلّا بالطعن في ذاك الحديث، بعد فرض عدم تماميّة وجهٍ للجمع بينهما.

ردّ البعض على البعض

لكنّ الطعن في حديث «إلّا باب عليّ» مردود عند أكابر المحدّثين وشرّاح الحديث، بل نصّوا على أنّه تعصّب قبيح.

قال ابن حجر بشرحه «تنبيه: جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب.

منها: حديث سعد بن أبي وقّاص قال: أمرنا رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب عليّ. أخرجه أحمد والنسائي، وإسناده قويّ.

وفي رواية للطبراني في الأوسط ـ رجالها ثقات ـ من الزيادة: فقالوا: يا رسول اللّٰه، سددت أبوابنا! فقال: ما أنا سددتها ولكنّ اللّٰه سدّها.

وعن زيد بن أرقم قال: كان لنفرٍ من الصحابة أبواب شارعة في المسجد، فقال رسول صلّى اللّٰه عليه وسلّم: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. فتكلّم ناس في ذلك فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم: إنّي واللّٰه ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيء فاتّبعته. أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجاله ثقات.

وعن ابن عبّاس قال: أمر رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم بأبواب المسجد فسدّت إلّا باب عليّ. وفي رواية: وأمر بسدّ الأبواب غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره. أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات.

وعن جابر بن سمرة قال: أمرنا رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم بسدّ الأبواب كلّها غير باب عليّ، فربّما مرّ فيه وهو جنب. أخرجه الطبراني.

وعن ابن عمر قال: كنّا نقول في زمن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه

وسلّم: رسول الله صلّى الله عليه وسلّم خير الناس ثمّ أبو بكر ثمّ عمر. ولقد أعطي عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال، لأن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم؛ زوّجه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ابنته وولدت له، وسدّ الأبواب إلّا بابه في المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر. أخرجه أحمد وإسناده حسن.

وأخرج النسائي من طريق العلاء بن عرار ـ بمهملات ـ قال: فقلت لابن عمر: أخبرني عن عليّ وعثمان. فذكر الحديث وفيه: وأمّا عليّ، فلا تسأل عنه أحداً وانظر إلى منزلته من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه. ورجاله رجال الصحيح إلّا العلاء، وقد وثّقه يحيى بن معين وغيره.

وهذه الأحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها.

وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في الموضوعات، أخرجه من حديث سعد بن أبي وقّاص وزيد بن أرقم وابن عمر، مقتصراً على بعض طرقه عنهم، وأعلّه ببعض من تكلّم فيه من رواته، وليس ذلك بقادح، لما ذكرت من كثرة الطرق.

وأعلّه أيضاً بأنّه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة في باب أبي بكر، وزعم أنّه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح في باب

أبي بكر. انتهى.

وأخطأ في ذلك خطأً شنيعاً، فإنّه سلك في ذلك ردّ الأحاديث الصحيحة بتوهّمه المعارضة، مع أنّ الجمع بين القصّتين ممكن»[١].

ولابن حجر كلام مثله في كتابه «القول المسدّد»[٢].

وقد أورد السيوطي كلام ابن حجر في معرض الردّ على ابن الجوزي حيث قال:

«قلت: قال الحافظ ابن حجر في القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد: قول ابن الجوزي في هذا الحديث إنه باطل وإنه موضوع، دعوى لم يستدلّ عليها إلّا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرّد التوهّم، ولا ينبغي الإقدام على حكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعذّر الجمع في الحال أنّه لا يمكن بعد ذلك، لأنّ فوق كلّ ذي علمٍ عليم.

وطريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطلان، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب، هو حديث مشهور له طرق متعدّدة، كلّ طريق منها على انفراده لا تقصر عن رتبة الحسن، ومجموعها ممّا يقطع بصحّته على طريقة

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٧/١٧ ـ ١٨.

(٢) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد ٥٢ ـ ٥٨.

كثير من أهل الحديث.

وأمّا كونه معارضاً لما في الصحيحين، فغير مسلَّم، ليس بينهما معارضة.

وها أنا أذكر بقيّة طرقه ثمّ أبيّن كيفيّة الجمع بينه وبين الذي في الصحيحين».

ثمّ قال بعد ذكر طرقٍ للحديث:

«فهذه الطرق المتضافرة بروايات الثقات تدلّ على أنّ الحديث صحيح ذو دلالة قويّة. وهذه غاية نظر المحدّث، فكيف يدّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرّد هذا التوهّم؟! ولو فتح هذا الباب لردّ الأحاديث لأدّى في كثير من الأحاديث الصحيحة إلى البطلان، ولكن يأبى الله ذلك والمؤمنون»[1].

وقال القسطلاني بشرح حديث الخوخة: «وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عبّاس رضي الله عنهما: سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ.

وأجيب: بأنّ الترمذي قال: إنّه غريب، وقال ابن عساكر: إنّه وهم.

لكن للحديث طرق يقوّي بعضها بعضاً، بل قال الحافظ ابن حجر

---

(١) اللآلي المصنوعة ١/٣١٨ـ٣٢٠.

في بعضها: إسناده قويّ، وفي بعضها: رجاله ثقات»[١].

وقال بعد ذكر طرقٍ لحديث «إلّا باب عليّ»: «وبالجملة فهي ـ كما قاله الحافظ ابن حجر ـ أحاديث يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها»[٢].

وقال ابن عراق الكناني بعد كلام ابن الجوزي: «تعقّبه الحافظ ابن حجر الشافعي في القول المسدّد فقال: هذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرّد التوهّم، ولا معارضة بينه وبين حديث الصحيحين، لأنّ هذه قصّة أخرى، فقصّة عليّ في الأبواب الشارعة وقد كان أذن له أن يمرّ في المسجد وهو جنب، وقصّة أبي بكر في مرض الوفاة في سدّ طاقات كانوا يستقربون الدخول منها، كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه والكلاباذي في معانيه والطحاوي في مشكله»[٣].

الاضطراب في حلّ المشكل

قد ظهر إلى الآن اضطراب القوم في حلّ المشكل...

لكنّ السكوت عن وجود حديث «إلّا باب عليّ» ظلم، وما اللّه

---

(١) إرشاد الساري ٢ / ١٢٩.

(٢) المصدر ٨ / ١٤٧.

(٣) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ٣٨٤.

بغافل عمّا يعمل الظالمون... وإنّ إبطاله أمر يأباه اللّٰه والمؤمنون...

فإمّا الاعتراف باختلاق حديث «الخوخة»... لكنّ الحقيقة مرّة...

وإمّا الجمع بين الحديثين بطريقٍ يرتضيه ذوو الأفكار الحرّة!!

وقد سلك ابن حجر وجماعة ممّن تقدّم وتأخّر مسلك الجمع، لكنّها كلمات متناقضة ومحاولات يائسة.

كلام ابن روزبهان

قال ابن روزبهان: «كان المسجد في عهد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم متصلاً ببيت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم، وكان علي ساكن بيت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم لمكان ابنته، وكان الناس من أبوابهم في المسجد يتردّدون ويزاحمون المصلّين، فأمر رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم بسدّ الأبواب إلّا باب عليّ. وقد صحّ في الصحيحين: أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم أمر بسدّ كلّ خوخةٍ في المسجد إلّا خوخة أبي بكر. والخوخة الباب الصغير.

فهذا فضيلة وقرب حصل لأبي بكر وعليّ»[1].

أقول: في هذا الكلام نقاط:

الأولى: إنّ عليّاً عليه السلام كان يسكن بيت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه

(١) ابطال نهج الباطل، مطبوع ضمن دلائل الصدق ٢ / ٤٠٣.

عليه وآله وسلّم ولم يكن له هنالك بيت.

وهذا إنكار للحقيقة الراهنة التي تدلّ عليها أخبار الباب، ولذا لم نجد أحداً يدّعي هذه الدعوى. نعم، هناك غير واحدٍ منهم ينفي أن يكون لأبي بكر بيت إلى جنب المسجد. أمّا بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فالأمر بالعكس، وفي عبارة ابن كثير الآتية تصريح بذلك.

والثانية: إنّه كان الناس من أبوابهم في المسجد يتردّدون ويزاحمون المصلّين. فأمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ الأبواب إلّا باب عليّ.

ومحصّل هذا أنّ السبب للأمر بسدّ الأبواب مزاحمة المصلّين، وهذا ممّا لا شاهد عليه في الأخبار، بل مفاد الأخبار في هذا الباب وغيره أنّ السبب الذي من أجله أمر بسدّ الأبواب عن المسجد هو تنزيه المسجد عن الأرجاس وتجنيبه عن الأدناس، واستثنى نفسه وعليّاً وأهل بيته لكونهم طاهرين مطهّرين، أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً.

والثالثة: جمعه بين حديث «باب عليّ» و«خوخة أبي بكر» بأنّ هذا فضيلة وقرب حصل لكليهما، والمقصود من هذا الجمع ـ وإن لم يشتمل على زعم دلالة حديث الخوخة على خلافة أبي بكر كما تقدّم عن بعضهم ـ إنكار اختصاص هذه الفضيلة بأمير المؤمنين عليه السّلام وستعرف الإشكال فيه من كلام الحلبي.

كلام ابن كثير

وقال ابن كثير بشرح حديث «إلّا باب عليّ»: «وهذا لا ينافي ما ثبت في صحيح البخاري من أمره عليه السلام في مرض الموت بسدّ الأبواب الشارعة إلى المسجد إلّا باب أبي بكر الصدّيق، لأنّ نفي هذا في حقّ عليّ كان في حال حياته لاحتياج فاطمة إلى المرور من بيتها إلى بيت أبيها، فجعل هذا رفقاً بها. وأمّا بعد وفاته فزالت هذه العلّة، فاحتيج إلى فتح باب الصدّيق لأجل خروجه إلى المسجد ليصلّي بالناس، إذ كان الخليفة عليهم بعد موته عليه السلام، وفيه إشارة إلى خلافته»[1].

أقول:

١ ـ فيه تصريح بأنّه كان لعليّ عليه السلام هناك بيت غير بيت النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم!... وإعراض عمّا قاله المتقدّمون عليه في مقام الجمع!

٢ ـ جعل السبب في إبقاء باب عليّ مفتوحاً «احتياج فاطمة إلى المرور من بيتها إلى بيت أبيها» ولم يذكر السبب في سدّ سائر الأبواب!

٣ ـ إذا كان السبب لترك بابها مفتوحاً هو «المرور من بيتها إلى بيت أبيها»، فلماذا لم يترك باب أبي بكر رفقاً بعائشة!! كي تمرّ من «بيتها إلى

---

(١) البداية والنهاية ٧/ ٣٧٩.

بيت أبيها»؟!

٤ ـ وإذ «احتيج إلى فتح باب الصدّيق...» فهل سدّ باب عليٍّ من تلك الساعة أو لا؟! إن كان يدّعي سدّه فأين الدليل؟! وكيف وليس له إلّا باب واحد؟! لكنّه لا يدّعي هذا، بل ظاهر العبارة بقاؤه مفتوحاً غير إنّه فتح باب أبي بكر... فأين الإشارة إلى الخلافة؟!

٥ ـ ثمّ إنّ هذا كلّه يتوقّف على أن يكون لأبي بكر بيت إلى جنب المسجد... وهذا غير ثابت....

٦ ـ هذا، وابن كثير نفسه يروي عن أُمّ سلمة:

«خرج النبي صلّى الله عليه وسلّم في مرضه حتّى انتهى إلى صرحة المسجد فنادى بأعلى صوته: أنّه لا يحلّ المسجد لجنب ولا لحائض إلّا لمحمّد وأزواجه وعليّ وفاطمة بنت محمّد، ألا هل بيّنت لكم الأسماء أن تضلّوا»[1].

وهذا الحديث يبيّن السبب في سدّ الأبواب إلّا باب عليّ عليه السّلام، ويبطل جميع ما ذكره ابن كثير، ومن الطبيعي والحال هذه أن يقدح في سنده!

(١) البداية والنهاية ٧ / ٣٧٩.

كلام ابن حجر

وقال ابن حجر: «إنّ الجمع بين القصّتين ممكن، وقد أشار إلى ذلك البزّار في مسنده فقال: ورد من روايات أهل الكوفة بأسانيد حسان في قصّة عليّ، وورد من روايات أهل المدينة في قصّة أبي بكر، فإن ثبتت روايات أهل الكوفة فالجمع بينهما بما دلّ عليه حديث أبي سعيد الخدري، يعني: الذي أخرجه الترمذي أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم قال: لا يحلّ لأحد أن يطرق هذا المسجد جنباً غيري وغيرك.

والمعنى أنّ باب عليّ كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره، فلذلك لم يؤمر بسدّه.

ويؤيّد ذلك ما أخرجه إسماعيل القاضي في أحكام القرآن من طريق المطّلب بن عبدالله بن حنطب أنّ النبي صلّى الله عليه وسلّم لم يأذن لأحد أن يمرّ في المسجد وهو جنب إلّا لعليّ بن أبي طالب، لأنّ بيته كان في المسجد.

ومحصّل الجمع: أنّ الأمر بسدّ الأبواب وقع مرّتين، ففي الأُولى استثني عليّ لما ذكره، وفي الأُخرى استثني أبو بكر. ولكن لا يتمّ ذلك إلّا بأن يحمل ما في قصّة عليّ على الباب الحقيقي، وما في قصّة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة، كما صرّح به في بعض طرقه. وكأنّهم لمّا أُمروا بسدّ الأبواب سدّوها وأحدثوا خوخاً يستقربون

الدخول إلى المسجد منها، فأُمروا بعد ذلك بسدّها.

فهذه طريقة لا بأس بها في الجمع بين الحديثين، وبها جمع بين الحديثين المذكورين أبو جعفر الطحاوي في (مشكل الآثار) وهو في أوائل الثلث الثالث منه، وأبو بكر الكلاباذي في (معاني الأخبار) وصرّح بأنّ بيت أبي بكر كان له باب من خارج المسجد وخوخة إلى داخل المسجد، وبيت عليّ لم يكن له باب إلّا من داخل المسجد. والله أعلم»[١].

وكذا قال في «القول المسدّد» وأورده السيوطي ووافقه[٢] وذكر القسطلاني ملخّصه في مقام الجمع بين الحديثين[٣].

أقول:

١ ـ إنّ هذا الجمع الذي ذكره يبتني ـ كغيره ـ على أن يكون لأبي بكر بيت إلى جنب المسجد، وقد عرفت أنّ غير واحدٍ من محقّقيهم ينفي ذلك، ومن هنا حمل البعض الحديث على أنّه كناية عن الخلافة! وابن حجر، وإن ضعّف القول المذكور قائلاً: «وهذا الاستناد ضعيف» لكنّه لم يذكر لدعواه مستنداً قويّاً، وما ذكره من خبر ابن شبّة

---

(١) فتح الباري ١٨/٧.

(٢) اللآلي المصنوعة ١/٣١٨ ـ ٣٢١.

(٣) إرشاد الساري ١٤٧/٨.

فضعيف سنداً[1].

٢ ـ إنّ هذا الجمع الذي ذكره عن الطحاوي وغيره، ممّا قد وقف عليه النووي وأمثاله قطعاً، وإذ لم يتعرّضوا لهذا الجمع فهم معرضون عنه وغير معتمدين عليه، وهذا هو الصحيح، وستعرف بعض الوجوه الدالّة على سقوطه.

٣ ـ فيما نقله ابن حجر عن البزّار نقاط:

الأُولى: إنّ رواة قصّة عليّ «كوفيّون» ورواة قصّة أبي بكر «مدنيّون» وهذا ما لم نتحقّقه.

والثانية: إنّ روايات قصّة عليّ «بأسانيد حسان». وهذا ما يخالف الواقع ولا يوافق عليه ابن حجر، وقد تقدّمت عبارته في ردّه على كلام ابن الجوزي.

والثالثة: تشكيكه في روايات قصّة عليّ بقوله: «إن ثبتت». وهذا تشكيك في الحقيقة الواقعة، ولا يوافق عليه ابن حجر كذلك.

والرابعة: كون معنى «لا يحلّ لأحد أن يطرق المسجد جنباً غيري وغيرك» هو «إنّ باب عليّ كان إلى جهة المسجد ولم يكن لبيته باب غيره فلذلك لم يؤمر بسدّه» باطل جدّاً.

---

(١) تاريخ المدينة المنوّرة ـ لابن شبّة ـ ١/٢٤٢.

أمّا أوّلاً: فلأنّ الحديث المذكور لا يدلّ إلّا على اختصاص هذا الحكم بهما عليهما السلام، فأين الدلالة على المعنى المذكور؟!

وأمّا ثانياً: فلأنّه لو كان السبب في أنّه لم يؤمر بسدّ بابه أنّه «لم يكن لبيته باب غيره» لم يكن وجه لاعتراض الناس وتضجّرهم ممّا فعل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، لا سيّما عمّه حمزة حيث جاء -فيما يروون- وعيناه تذرفان بالدموع...!

ولكان الأجدر برسول الله أن يعتذر بأنّه: ليس له باب غيره فلذا لم أسدّ بابه، وأنتم لبيوتكم بابان باب من داخل وباب من خارج، لا أن يسند سدّ الأبواب إلّا بابه إلى الله قائلاً: «ما أنا سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيء فاتّبعته»!

ولكان لمن سأل ابن عمر عن عليّ -فأجابه بقوله: أمّا عليّ فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول الله، قد سدّ أبوابنا في المسجد وأقرّ بابه- أن يقول له: وأيّ منزلةٍ هذه منه صلّى الله عليه وآله وسلّم و«لم يكن لبيته باب غيره»؟!

ولكان لقائل أن يقول له: كيف تكون هذه الخصلة أحبّ إليك من حمر النعم، وتجعلها كتزويجه من بضعته الزهراء، وإعطائه الراية في خيبر، وقد كان من الطبيعي أن لا يسدّ بابه، لأنّه «لم يكن لبيته باب غيره»؟!

ولو كان كذلك لم يبق معنى لقول بعضهم: «تركه لقرابته. فقالوا: حمزة أقرب منه وأخوه من الرضاعة وعمه»! ولا لقول آخرين : «تركه من أجل بنته»! حتى بلغت أقاويلهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فخرج إليهم... في حديث ننقله بكامله لفوائده:

«بينما الناس جلوس في مسجد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم إذ خرج منادٍ فنادى: أيّها الناس، سدّوا أبوابكم، فتحسحس الناس لذلك ولم يقم أحد. ثمّ خرج الثانية فقال: أيّها الناس، سدّوا أبوابكم. فلم يقم أحد. فقال الناس: ما أراد بهذا؟ فخرج فقال: أيّها الناس، سدّوا أبوابكم قبل أن ينزل العذاب. فخرج الناس مبادرين وخرج حمزة بن عبدالمطّلب يجرّ كساءه حين نادى: سدّوا أبوابكم.

قال: ولكلّ رجل منهم باب إلى المسجد أبو بكر وعمر وعثمان، وغيرهم.

قال: وجاء عليّ حتى قام على رأس رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. فقال: ما يقيمك؟ إرجع إلى رحلك ولم يأمره بالسدّ.

فقالوا: سدّ أبوابنا وترك باب عليّ وهو أحدثنا! فقال بعضهم: تركه لقرابته. فقالوا: حمزة أقرب منه، وأخوه من الرضاعة، وعمّه! وقال بعضهم: تركه من أجل ابنته.

فبلغ ذلك رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، فخرج إليهم بعد ثالثة،

فحمد الله وأثنى عليه محمرّاً وجهه ـ وكان إذا غضب احمرّ عرق في وجهه ـ ثمّ قال: أمّا بعد ذلكم، فإنّ الله أوحى إلى موسى أن اتّخذ مسجداً طاهراً لا يسكنه إلّا هو وهارون وأبناء هارون شبراً وشبيراً، وإنّ الله أوحى إليّ أن أتّخذ مسجداً طاهراً لا يسكنه إلّا أنا وعليّ وأبناء عليّ حسن وحسين، وقد قدمت المدينة واتّخذت بها مسجداً، وما أردت التحوّل إليه حتّى أُمرت، وما أعلم إلّا ما عُلّمت، وما أصنع إلّا ما أُمرت، فخرجت على ناقتي، فلقيني الأنصار يقولون: يا رسول الله انزل علينا. فقلت: خلّوا الناقة، فإنّها مأمورة، حتّى نزلت حيث بركت.

والله ما أنا سددت الأبواب وما أنا فتحتها، وما أنا أسكنت عليّاً، ولكنّ الله أسكنه»[1].

٤ ـ ما ذكره بعد قوله: «ومحصّل الجمع...» ليس محصّلاً لما ذكره قبله، فقد تأمّلتُ فيه فوجدتُه وجهاً مغايراً للوجه السابق!

ثمّ وجدت السمهودي ينصّ على ذلك فيقول بعد نقل العبارة:

«قلت: والعبارة تحتاج إلى تنقيح، لأنّ ما ذكره بقوله: (ومحصّل الجمع) طريقة أُخرى في الجمع غير الطريقة المتقدّمة، إذ محصّل الطريقة المتقدّمة أنّ البابين بقيا، وأنّ المأمورين بالسدّ هم الّذين كان لهم

---

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩.

أبواب إلى غير المسجد مع أبواب من المسجد. وأمّا عليّ فلم يكن بابه إلّا من المسجد، وأنّ الشارع صلّى اللّه عليه وسلّم خصّه بذلك، وجعل طريقه إلى بيته المسجد لما سبق، فباب أبي بكر هو المحتاج إلى الاستثناء، ولذلك اقتصر الأكثر عليه، ومن ذكر باب عليّ فإنّما أراد بيان أنّه لم يسدّ، وأنّه وقع التصريح بإبقائه أيضاً.

والطريقة الثانية تعدّد الواقعة، وأنّ قصّة عليّ كانت متقدّمة على قصّة أبي بكر رضي اللّه عنهما.

ويؤيّد ذلك ما أسنده يحيى من طريق ابن زبالة وغيره عن عبداللّه ابن مسلم الهلالي، عن أبيه عن أخيه، قال: لمّا أمر بسدّ أبوابهم التي في المسجد، خرج حمزة بن عبدالمطّلب يجرّ قطيفةً له حمراء وعيناه تذرفان يبكي يقول: يا رسول اللّه أخرجت عمّك وأسكنت ابن عمّك! فقال: ما أنا أخرجتك ولا أسكنته، ولكنّ اللّه أسكنه.

فذكر حمزة رضي اللّه عنه في القصّة يدلّ على تقدّمها»[١].

٥ ـ وفي الجمع الثاني ـ وهو وقوع الأمر بسدّ الأبواب مرّتين ـ نقطتان التفت إليهما ابن حجر نفسه:

إحداهما: أنّ هذا الجمع لا يتمّ إلّا بأن يحمل ما في قصّة عليّ على

---

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ٢/ ٤٧٧.

الباب الحقيقي، وما في قصّة أبي بكر على الباب المجازي، والمراد به الخوخة كما صرّح به في بعض طرقه.

والثانية: ما أشار إليه بقوله: وكأنّهم لـمّا أمروا بسدّوا الأبواب سدّوها وأحدثوا خوخاً.

أقول: أمّا في الأولى، فلقد تقدّم أنّ البخاري هو الّذي حرّف الحديث من «الخوخة» إلى «الباب»، وقد ذكرنا هناك توجيه ابن حجر ذلك بأنّه نقل بالمعنى. ولا يخفى التنافي بين كلام الحافظ ابن حجر هناك وكلامه هنا.

وأمّا في الثانية، فإنّ الوجه في قوله: «وكأنّهم...» هو أنّ قصّة حديث «إلّا باب عليّ» متقدّمة على قصّة «حديث الخوخة» بزمنٍ طويل. فتلك كانت قبل أُحُدٍ كما عرفت، وهذه في أيّام مرضه الذي توفي فيه كما ذكروا، فإذا كان قد أمر بسدّ الأبواب، فأيّ معنى للأمر بسدّ الخوخ؟! فلابدّ من أن يدّعى أنّهم أطاعوا أمره بسدّ الأبواب لكنّهم أحدثوا خوخاً يستقربون الدخول إلى المسجد منها! لكنّ ابن حجر يقول: «وكأنّهم...» فهو غير جازم بهذا.

وأقول:

١ ـ هل من المعقول أن يأمر بسدّ الأبواب ويأذن بإحداث خوخ يستقربون الدخول إلى المسجد منها؟! إن كانت الخوخ المستحدثة

يستطرق منها إلى المسجد فما معنى الأمر بسدّ الأبواب؟!

٢ ـ إنّه لا يوجد في شيء من ألفاظ حديث «سدّ الأبواب إلّا باب عليّ» ما يدلّ على إذن النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

٣ ـ هناك في غير واحدٍ من الأحاديث تصريح بالمنع عن إحداث الخوخ بعد الأمر بسدّ الأبواب، ففي حديث: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «سدّوا أبواب المسجد إلّا باب عليّ. فقال رجل: أترك لي قدر ما أخرج وأدخل؟ فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم: لم أؤمر بذلك. قال: أترك بقدر ما أخرج صدري يا رسول اللّٰه؟! فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم: لم أؤمر بذلك. وانصرف. قال رجل: فبقدر رأسي يا رسول اللّٰه؟ فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم: لم أؤمر بذلك. وانصرف واجداً باكياً حزيناً، فقال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وسلّم: لم أؤمر بذلك، سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ»[1].

وفي آخر: «قال له رجل من أصحابه: يا رسول اللّٰه، دع لي كوّة أنظر إليك منها حين تغدو وحين تروح. فقال: لا واللّٰه ولا مثل ثقب الإبرة»[2].

ومن هنا قال السمهودي: «وقد اقتضى ذلك المنع من الخوخة

(١) وفاء الوفا ٢ / ٤٧٩ ـ ٤٨٠.

(٢) المصدر ٢ / ٤٨٠.

أيضاً، بل وممّا دونها عند الأمر بسدّ الأبواب أوّلاً»[١].

إلى هنا، وقد ظهر أنّ الحقّ مع المعرضين عن الجمع.

كلام ابن عراق

وابن عراق حيث نقل كلام ابن حجر أعرض عمّا قال ابن حجر قبل: «ومحصّل الجمع»، وإنّما ذكر في وجه الجمع: «أنّ هذه قصّة أُخرى، فقصّة عليّ في الأبواب الشارعة، وقد كان أذن له أنْ يمرّ في المسجد وهو جنب، وقصّة أبي بكر في مرض الوفاة في سدّ طاقات كانوا يستقربون الدخول منها، كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه والكلاباذي في معانيه والطحاوي في مشكله»[٢].

فتراه يقتصر على الجمع الثاني وهو اختلاف القصّتين، ويعرض عن دعوى أنّ السبب في عدم سدّ باب عليّ كون بابه من داخل المسجد!! والموضوع في القصّة الأُولى «الأبواب» وفي الثانية: «طاقات»!!

والذي ينسبه إلى المتقدّمين في وجه الجمع هو هذا المقدار فقط!!

---

(١) وفاء الوفا ٢ / ٤٨٠.

(٢) تنزيه الشريعة المرفوعة ١ / ٣٨٤.

كلام المباركفوري

والمباركفوري وافق ابن حجر في أنّ أحاديث «باب عليّ» يقوّي بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها. ثمّ تهرّب عن الدخول في تفصيل المطلب واكتفى بالقول: «فهذه الأحاديث تخالف أحاديث الباب. قال الحافظ: ويمكن الجمع بين القصّتين، وقد أشار إلى ذلك البزّار في مسنده»[١].

كلام الحلبي

والحلبي صاحب السيرة التفت إلى وهن هذا الجمع، فأورده مع تفسيراتٍ وتغييراتٍ من عنده فقال:

«جمع بعضهم بأنّ قصّة عليّ متقدّمة على هذا الوقت، وأنّ الناس كان لكلّ بيت بابان، باب يفتح للمسجد وباب يفتح خارجه، إلّا بيت عليّ كرّم الله وجهه، فإنّه لم يكن له إلّا باب من المسجد وليس له باب من خارج، فأمر صلّى الله عليه وسلّم بسدّ الأبواب، أي التي تفتح للمسجد. أي بتضييقها وصيرورتها خوخاً إلّا باب عليّ كرّم الله وجهه، فإنّ عليّاً لم يكن له إلّا باب واحد ليس له طريق غيره كما تقدّم، فلم يأمر صلّى الله عليه وسلّم بجعله خوخة. ثمّ بعد ذلك أمر صلّى الله عليه وسلّم بسدّ الخوخ إلّا

---

(١) تحفة الأحوذي ١٠/١١٢.

خوخة أبي بكر رضي الله تعالى عنه. وقول بعضهم: حتى خوخة عليّ كرّم الله وجهه. فيه نظر، لما علمت أنّ علياً كرّم الله وجهه لم يكن له إلّا باب واحد. فالباب في قصّة أبي بكر رضي الله تعالى عنه ليس المراد به حقيقته بل الخوخة، وفي قصّة عليّ كرّم الله وجهه المراد به حقيقته»[1].

أقول: لقد غيّر العبارة من: «أحدثوا خوخاً» إلى «تضييق الأبواب وصيرورتها خوخاً» على أن يكون المراد من «سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» هو: ضيّقوها واجعلوها خوخاً. فبالله عليك هل تفهم هذا المعنى من «سدّوا الأبواب»!! لكنّه قد اضطرّ إلى هذا التمحّل لَمّا رأى بطلان كلام ابن حجر.

كما أنّه ترك قول ابن حجر: «يستقربون إلى المسجد منها» لالتفاته إلى أنّها حينئذٍ «أبواب» لا «خوخ»!

لكنّه مع ذلك كلّه نبّه على ما نبّه عليه السمهودي من أنّ الأحاديث الواردة تنفي الإذن بجعل «الخوخ» بعد «سدّ الأبواب». فقال:

«وعلى كون المراد بسدّ الأبواب تضييقها وجعلها خوخاً، يشكل ما جاء[2]... فعلى تقدير صحّة ذلك يحتاج إلى الجواب عنه».

---

(١) إنسان العيون ٣/٣٨٣ ـ ٣٨٤.

(٢) ذكرُ العبّاس في قضية «سدّ الأبواب إلّا باب عليّ» غلط، بل هو حمزة عليه السلام، لأنّ

ولكن لا جواب، لا منه ولا من غيره!!

ثمّ قال: «وعلى هذا الجمع يلزم أن يكون باب عليّ كرّم اللّٰه وجهه استمرّ مفتوحاً في المسجد مع خوخة أبي بكر رضي اللّٰه تعالى عنه، لما علم أنّه لم يكن لعليّ باب آخر من غير المسجد. وحينئذٍ، قد يتوقّف في قول بعضهم: في سدّ الخوخ إلّا خوخة أبي بكر إشارة إلى استخلاف أبي بكر، لأنّه يحتاج إلى المسجد كثيراً دون غيره»[1].

أقول: وفي هذا ردّ على الخطّابي وابن بطّال ومن تبعهما وعلى ابن حجر نفسه الذي اختار هذا الجمع وهو مع ذلك ينقل كلمات أولئك. اللّهمّ إلّا أن يقال بعدم ارتضائه لها، لما أشرنا إليه سابقاً من قوله لدى نقلها: «وقد ادّعى...».

خلاصة المقال في حقيقة الحال

أقول: قد رأيت عدم تماميّة شيء ممّا ذكروا في وجه الجمع بين القصّتين، وأنّ كلمات القوم في المقام متهافتة للغاية، وما ذلك إلّا لامتناعهم عن الإدلاء بالحقّ والاعتراف بالواقع....

العبّاس أسلم عام الفتح وقصّة عليّ قبل أُحد وهذا واضح وقد نبّه عليه غير واحد. ثمّ رأيت ابن سيّد الناس في عيون الأثر ٢/ ٣٣٦ يذكر طلب العبّاس واعتراضه في قضيّة «إلّا باب أبي بكر» المزعومة وكأنّه لغرض تثبيت قصّة أبي بكر!!

(١) إنسان العيون ٣/ ٣٨٤.

وحقيقة الحال في هذا الحديث هو: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم أمر بسدّ الأبواب الشارعة إلى المسجد تنزيهاً له عن الأدناس وتجنيباً عن الأرجاس، وحتى باب عمّه حمزة سيّد الشهداء عليه السلام سدّه على ما كان عليه من الفضل والقرابة والشأن الرفيع، والأحاديث الدالّة على كون ما ذكرناه هو السبب في سدّ الأبواب كثيرة عند الفريقين.

لكنّه إنّما لم يؤمر بسدّ بابه وباب عليّ وأجاز مكث عليّ وأهل بيته ومرورهم من المسجد ـ في حال الجنابة ـ لكونهم طاهرين مطهّرين بحكم آية التطهير النازلة من ربّ العالمين وغير هذه الآية من أدلّة عصمة أهل البيت وامتيازهم بهذه الخصوصية عن سائر الخلق أجمعين... فبابهم لم يُسدّ لعدم الموجب لسدّه كما كان بالنسبة إلى غيرهم... وبهذا ظهرت ميزة أُخرى من مميّزاتهم[1]... الأمر الذي أثار عجب قوم وحسد أو غضب قوم آخرين...

ثمّ إنّ هذا الحسد لم يزل باقياً في نفوس أتباع أُولئك... كمالك وأمثال مالك... فحملهم الحسد لعليّ والحبّ لأبي بكر ـ وهو ممّن سُدّ بابه كما هو صريح أخبار الباب ـ على أن يضعوا له في المقابل حديثاً ويقلبوا الفضيلة...!

والواقع: أنّ هذا الوضع ـ في أكثره ـ من صنع أيّام معاوية... لكن

(١) وممّن نصّ على هذه الميزة والاختصاص المحبّ الطبري في ذخائر العقبى: ١٤١.

وضع على لسان النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في أواخر أيّام حياته... وله نظائر عديدة....

لقد نصبوا أبا بكر للخلافة وبايعوه... وهم يعلمون بعدم وجود نصٍّ عليه، وبعدم توفّر مؤهّلات فيه كما اعترف هو بذلك فيما رووه... فحاولوا أن يضعوا أشياء وينسبوها إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بأن قالها في أيّام مرضه زعموا أنّ فيها إشارة قويّة إلى خلافته... ليصبغوا ما صنعوا بصبغة الشرعيّة... وليضيفوا ما وقع منهم وافتعلوه إلى الإرادة الإلهيّة....

ومن هذه الأحاديث المختلقة في هذه الفترة:

حديث: «مروا أبا بكر فليصلّ بالناس».

وقد بحثنا عنه في رسالة مفردة...

وحديث: «... يأبى الله والمؤمنون إلّا أبا بكر...».

ولعلّنا نبحث عنه في مجال آخر.

وحديث: «سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر» أو: «سدّوا الخوخ إلّا خوخة أبي بكر».

وهو موضوع رسالتنا هذه... حيث أثبتنا عدم تماميّته سنداً ومعنىً ودلالةً، حتى أنّ القوم حاروا في معناه واضطربت كلماتهم وتهافتت مواقفهم تجاهه... حتى التجأ بعضهم إلى دعوى أنّ حديث «إلّا باب عليّ» هو الموضوع المقلوب!!

الاعتراف بوضع أحاديث

ولقد كان الأولى والأجدر بابن الجوزي القول بالحقّ والاعتراف بالحقيقة وهو: كون الحديث في أبي بكر موضوعاً، لقلّة طرقه جداً، وضعف كلّها سنداً، وعدم وجود شاهد له أبداً.

ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر

وقد وجدنا ابن الجوزي وغيره يعترفون بوضع أحاديث في فضل أبي بكر، كحديث «ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر» هذا الحديث الموضوع الذي ربّما استدلّ به بعضهم في فضل أبي بكر، واحتجّ به غيره في مقابلة حديث «أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها» المتواتر بين الفريقين.

يقول ابن الجوزي: «وما أزال أسمع العوامّ يقولون عن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم أنّه قال:

«ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر».

و«إذا اشتقت إلى الجنّة قبّلت شيبة أبي بكر»!

و«كنت أنا وأبو بكر كفرسي رهان، سبقته فاتّبعني ولو سبقني لاتّبعته»!

في أشياء ما رأينا لها أثراً، في الصحيح ولا في الموضوع،

ولا فائدة في الإطالة بمثل هذه الأشياء»[١].

ويقول: المجد الفيروزآبادي: في باب فضائل أبي بكر:

«أشهر المشهورات من الموضوعات: إنّ الله يتجلّى للناس عامّة ولأبي بكر خاصّة!

وحديث: ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصبّه في صدر أبي بكر!

وحديث: كان صلّى الله عليه وسلّم إذا اشتاق إلى الجنّة قبّل...!

وحديث: أنا وأبو بكر كفرسي رهان!

وحديث: إنّ الله لمّا اختار الأرواح اختار روح أبي بكر!

وأمثال هذا من المفتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل»[٢].

ويقول الفتني ـ نقلاً عن كتاب الخلاصة في أصول الحديث للطيّبي ـ ما نصّه:

«في الخلاصة: ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر. موضوع»[٣].

ويقول القاري ـ نقلاً عن ابن القيّم ـ: «وممّا وضعه جهلة المنتسبين إلى السُنّة في فضل الصدّيق:

---

(١) الموضوعات ١ / ٢٣٧.

(٢) سفر السعادة ـ خاتمة الكتاب ١٤٩.

(٣) تذكرة الموضوعات: ٩٣.

حديث: إنّ الله يتجلي للناس عامّة يوم القيامة ولأبي بكر خاصّة!

وحديث: ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا صببته في صدر أبي بكر!

وحديث: كان إذا اشتاق إلى الجنّة قبّل شيبة أبي بكر!

وحديث: أنا وأبو بكر كفرسَي رهان!

وحديث: إنّ الله لَمّا اختار الأرواح اختار روح أبي بكر!

وحديث عمر: كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وأبو بكر يتحدّثان وكنت كالزنجي بينهما!

وحديث: لو حدّثتكم بفضائل عُمَر عُمر نوحٍ في قومه ما فنيت، وإنّ عمر حسنة من حسنات أبي بكر!

وحديث: ما سبقكم أبو بكر بكثرة صوم ولا صلاة، وإنّما سبقكم بشيء وقر في صدره! وهذا من كلام أبي بكر بن عيّاش»[1].

ويقول الشوكاني:

«حديث: ما صبّ الله في صدري إلّا وصببته في صدر أبي بكر. ذكره صاحب الخلاصة وقال: موضوع»[2].

---

(١) الموضوعات الكبرى: ٤٥٤.

(٢) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: ٣٦٠.

لو لم أُبعث لَبعث عمر

وقال ابن الجوزي في ما وضع في فضل عمر:

«الحديث الثاني أنبأنا إسماعيل بن أحمد، قال: أنبأنا إسماعيل ابن مسعدة، قال: أنبأنا حمزة، قال: أنبأنا ابن عديّ، قال: حدثنا عليّ ابن الحسن بن قديد، قال: حدثنا زكريا بن يحيى الوقّاد، قال: حدثنا بشر بن بكر، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن ضميرة بن حبيب، عن غضيف بن الحرث، عن بلال بن رباح، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «لو لم أُبعث فيكم لَبعث عمر»!

قال ابن عديّ: حدّثنا عمر بن الحسن بن مضر الحلبي، قال: حدثنا مصعب بن سعد أبو خيثمة، قال: حدثنا عبدالله بن واقد، قال: حدّثنا حيوة بن شريح، عن بكر بن عمرو؛ عن مشرح بن هاعان، عن عقبة بن عامر، قال:

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «لو لم أبعث فيكم لَبعث عمر»!

قال المصنّف: هذان حديثان لا يصحّان عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم. أمّا الأول، فإنّ زكريا بن يحيى كان من الكذّابين الكبار. قال ابن عديّ: كان يضع الحديث. وأمّا الثاني، فقال أحمد ويحيى: عبدالله

ابن واقد ليس بشيء. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبّان: انقلبت على مشرح صحائفه فبطل الاحتجاج به»[١].

خذوا شطر دينكم عن الحميراء

ومن الأحاديث الموضوعة في فضل عائشة:

«خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء».

وهو حديث مشهور لكنّهم أجمعوا على أنّه موضوع:

قال ابن أمير الحاج: «قال شيخنا الحافظ [ابن حجر العسقلاني]: لا أعرف له إسناداً، ولا رأيته في شيء من كتب الحديث»[٢].

«وذكر الحافظ عمادالدين بن كثير أنّه سأل الحافظين المزي والذهبي عنه فلم يعرفاه».

وتبعهم السخاوي[٣].

وقال السيوطي: «لم أقف عليه، وقال الحافظ عمادالدين بن كثير في تخريج أحاديث مختصر ابن الحاجب: هو حديث غريب جدّاً، بل هو منكر. سألت عنه...»[٤].

---

(١) الموضوعات: ١/ ٢٣٨.

(٢) التقرير والتحبير في شرح التحرير ٣/ ٩٩.

(٣) المقاصد الحسنة: ٢٣٢.

(٤) الدرر المنتثرة: ١٣٨.

وكذا قال القاري[١].

والزرقاني المالكي[٢].

وغيرهم....

دعوة إلى التحقيق والقول بالحقّ

وبعد، فهذه أحاديث نبّهنا عليها، ومثلها غيرها ينبغي البحث عنها في السند والدلالة وعلى ضوء الشواهد والأدلّة، وما أكثر النظائر لهذه الأخبار في بطون الكتب والأسفار.

وإنّي لأدعو ذوي الفكر وأصحاب الفضيلة إلى التحقيق في السُنّة النبويّة الشريفة، وإعادة النظر في الأحاديث التي قرّر السابقون صحّتها وبنوا في الأُصول والفروع على أساسها، ثمّ القول بالصدق والإعلان عن الحقّ، فقد ولّت عصور التعصّب واتّباع الهوى والتقليد الأعمى.

وفي ذلك خدمة للشريعة الحنيفة والسُنّة الشريفة، وتحقيق للوحدة والوئام بين أهل الإسلام.

والله وليّ التوفيق... وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين.

---

(١) الموضوعات الكبرى ١٩٨ ـ ١٩٩، مرقاة المفاتيح ٥/٦١٦.

(٢) شرح المواهب اللدنيّة ٣/٢٣٣ ـ ٢٣٤.

المحتويات